التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وكيفية الإفادة منه في مصر

د. أميرة رمضان عبدا لهادى * د. فريدة إبراهيم رمضان**

الملخص:

تقوم اتفاقيات التجارية شديدة التكامل في أمريكا الشمالية على وجود المزيد من التعاون الإقليمي بشأن تحديات القوى العاملة وفرص العمل؛ حيث يحقق هذا التعاون مستويات أعلى من الإنتاجية، ويعزز فرص العمل؛ ومن ثم يزيد ذلك من تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة في مواجهة القوى الاقتصادية العالمية؛ لذلك كان الهدف الرئيس لاتفاقية (NAFTA)، ومن بعدها (USMCA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك هو إيجاد التكامل الإقليمي، بمعنى تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز التجارة البينية في السلع والخدمات.

وعلى ذلك فمحاور اتفاقيات التعاون بين الدول الثلاث تشتمل في معظمها على التعليم العالي كمجال أساسي ضمن مجالات التجارة في الخدمات. ولقد أدى تحرير التجارة في خدمات التعليم العالي بين الدول الثلاث إلى وجود مجموعة متنوعة من آليات التعليم العالي، منها التعليم عن بعد، والبرامج التعليمية المشتركة، وبرامج الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء فروع للجامعات في بلدان التعاون وغيرها.

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام أسلوب الدراسة المجالية (المنطقية) Area Study، الذي يختص بالدراسة المسحية الوصفية لنظم التعليم في منطقة معينة، قد تكون إقليم في دولة، وقد تتسع لتشمل عدة دول؛ ومن ثم تقوم الباحثتان- من خلال خطوات

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد- كلية التربية- جامعة كفرالشيخ

** مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية- كلية التربية- جامعة كفرالشيخ

السير في الدراسة- بوصف ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الدول الثلاث، وتحليل ذلك ثقافيًا، من خلال عرض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في منطقة التعاون، والمسهلة لنشوء هذا النوع من التعاون الإقليمي بأوجه نشاطه المختلفة؛ ومن ثم يمكّن هذا الوصف الشامل الذي قدمته الباحثتان وكذلك تحليل التعاون تحليلًا ثقافيًا من تحديد أهم أوجه استفادة التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي.

Regionalization in Higher Education between the United States, Mexico, and Canada and How to Benefit from it in Egypt

Highly integrated trade agreements in North America are based on increased regional cooperation regarding workforce challenges and job opportunities, as this cooperation achieves higher productivity levels and enhances job opportunities, thereby increasing the region's competitiveness against global economic forces. Therefore, the main goal of the (NAFTA) agreement, and later the (USMCA) between the United States, Canada, and Mexico, was to create regional integration in the sense of enhancing economic development through boosting intra-regional trade in goods and services. Accordingly, the main focus of the cooperation agreements between the three countries largely includes higher education as a key area within the fields of trade in services. The liberalization of trade in higher education services among the three countries has led to the existence of a variety of higher education mechanisms, including distance education, joint educational programs, student and faculty mobility programs, and the establishment of university branches in the cooperating countries, among others.

The current study relies on the use of the Area Study method, which specializes in the descriptive survey study of educational systems in a specific area that may be a region within a country or may extend to include several countries. The researchers then describe the features of regional cooperation in higher education among the three countries and analyze it culturally by presenting the cultural forces and factors influencing the area of cooperation and facilitating the emergence of this type of regional cooperation in its various activities. Thus, this comprehensive description provided by the researchers, as well as the cultural analysis of the cooperation, can identify the most significant aspects of the benefits of regional Egyptian cooperation in higher education.

التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وكيفية الإفادة منه في مصر

د. أميرة رمضان عبدا لهادى * د. فريدة إبراهيم رمضان**

مقدمة:

في مجتمع المعرفة تعتبر المعلومات ووسائل الاتصالات التكنولوجية واقتصاديات السوق بمثابة الدافع الأساسي نحو الوصول إلى تعليم أفضل ومستمر. وقد أدى ذلك إلى تزايد ظهور أنماط تعليمية عابرة للحدود بين الدول، وهذه الأنماط في مجملها تلخص حالة التحول من التعاون والتبادل الأكاديمي بين الدول إلى حالة أخرى، يتم فيها اعتبار التعليم خدمة ضمن الخدمات التي تشملها اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول.

ولقد ازدادت واتسعت اتفاقيات التجارة الحرة - على المستويين الدولي والإقليمي- بشكل كبير، ومن أهمها اتفاقيات منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO)والاتحاد الأوروبي European Union (EU)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة أسيا- الباسيفيك-the Asia-Pacific Economic Co operation Forum (APEC)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية the North American Free Trade Agreement (NAFTA) والتي استُبدلت حديثًا باتفاقية الولايات المتحدة-المكسيك-كندا United States-Mexico-Canada Aggreement (USMCA). ولقد تم الترويج لمثل هذا النوع من الاتفاقيات، من خلال عمل المنظمات الدولية المختلفة، ولعل أهمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ل The Organization

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد- كلية التربية- جامعة كفرالشيخ

** مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية- كلية التربية- جامعة كفرالشيخ

for Economic Co-operation and Development (OECD)، والبنك الدولي World Bank (WB).

إن وجود اتفاقيات الإنتاج والتجارية شديدة التكامل في أمريكا الشمالية يعني المزيد من التعاون الإقليمي بشأن تحديات القوى العاملة وفرص العمل. وإذا تم تنفيذ هذا التعاون بشكل جيد، فيمكن أن يخلق في الوقت نفسه فرص عمل جيدة، ويحقق مستويات أعلى من الإنتاجية ويعزز فرص العمل. ويزيد ذلك كله من تعزيز القدرة التنافسية للمنطقة في مواجهة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (Earl et al.:2019. 1)؛ لذلك كان الهدف الرئيس لاتفاقية (NAFTA)، ومن بعدها (USMCA) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك هو إيجاد التكامل الإقليمي، بمعنى تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تعزيز التجارة البينية في السلع والخدمات؛ ومن ثم تعمل التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي كحافز للتنمية؛ حيث توفر الاتفاقيتان إطارًا للتعاون فيما يتعلق بتنقل رجال الأعمال ومقدمي الخدمات والمستثمرين(Ine & Antoine: 2023, 108-109) .

ولقد أسست الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement on Trade in Services (GATS) الإطار العام للتجارة الحرة في الخدمات، مثل: التعليم والصحة؛ حيث أصبح التعليم - للمرة الأولى- بمختلف مراحله واحدًا من قطاعات التجارة الحرة بين الدول؛ حيث تساعد الاتفاقية على ضمان حرية الوصول إلى أسواق التعليم ومؤسساته، بواسطة مقدمي الخدمة الأجانب الذين يمكنهم إقامة فرع لجامعة أو مؤسسة تعليمية في أي دولة عضو، أو تصدير برامج دراسية.... الخ (GATS Objectives, Coverage & Discipline Website).

وتتشكل المحاور الرئيسة لاتفاقيات التعاون الإقليمي بين الدول الثلاث (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في ستة بنود رئيسة، وهي(Barrow et al., 2003: 97) :

- أن يشكل التعاون الإقليمي بين الدول الثلاث منطقة من ثلاث مناطق في العالم تمتلك القوة والنفوذ الجيوسياسي بشكل متزايد، وهي أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا.

- بينما تسعى هذه المناطق إلى تحقيق ميزة تنافسية، فإن ازدهار أي دولة في المستقبل سوف يعتمد على قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.
- تعتمد قدرة الدولة على المنافسة في الاقتصاد العالمي على قدرتها على إضافة قيمة إلى السوق.
- يعمل التغير التكنولوجي المتسارع على تعزيز نمو اقتصادات أكثر تكاملًا وترابطًا.
- تعتمد الاقتصادات الرائدة على مستوى العالم بشكل متزايد على المعرفة وتطبيقاتها لتحقيق إنتاجيتها.
- إن تعليم مواطني أي دولة هو أفضل أمل لاستمرار التنمية الاقتصادية الناجحة.

ومن ثم فمحاور اتفاقيات التعاون على المستويين الدولي والإقليمي تشتمل في معظمها على التعليم كمجال أساسي ضمن مجالات التجارة في الخدمات. ولتطبيق قواعد هذه الاتفاقات في التعليم أهمية كبيرة من وجهة نظر الدول المتقدمة خاصة؛ وذلك لأن نشاط الخدمات بشكل عام قد حقق نموًا سريعًا وتقدمًا معرفيًا ملحوظًا، وهو ما يؤهله لتحقيق تنافسية كاسحة في الأسواق العالمية. وترتبًا على ذلك؛ فإن منافع تحرير التجارة في خدمات التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، تجني ثمارها بشكل أساسي الدول المصدرة لهذه الخدمات، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وأصبح من النادر وجود جامعة في مثل هذه الدول ليس لها نشاط تعليمي أو بحثي يمتد عبر الحدود الدولية (زيتون: ٢٠١٣، ١٦). فالمواد من (١٢٠١ إلى ١٢١٠) من اتفاقية (NAFTA) الخاصة بالتعليم العالي تضفي طابع المؤسسية على التعاون في تداول خدمات التعليم العالي عبر الحدود الوطنية، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، على سبيل المثال: التعلم عن بعد، والبرامج المشتركة، وبرامج الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء فروع للجامعات في بلدان التعاون (Barrow. et al.: 2003,165).

وتأكيدًا لذلك تعد ظاهرة تزايد أعداد الطلاب الدوليين سنويًا من أبرز ملامح نظام التجارة الحرة في التعليم. ففي الثمانينات لم يكن يتعدى عدد الطلاب الدوليين على مستوى

العالم نحو (١,١) مليون طالب؛ ليرتفع ذلك العدد ويصل إلى (١,٣) مليون طالب في أوائل التسعينات، ويقفز ليصل إلى (٤,١) مليون طالب بحلول عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يصل عدد الطلاب الدوليين على مستوى العالم إلى نحو (٨) مليون طالب بحلول عام ٢٠٢٥م (IIE: 2015)، كما دفعت اتفاقية (NAFTA) أيضًا الأمريكيين إلى الوصول إلى مستويات أعلى من التعليم بشكل عام .(Leopoldo & Maria: 2022, 1582)

لذلك يعد التعاون الإقليمي في التعليم العالي بمثابة استراتيجية تتبنى من خلالها التكتلات الإقليمية لمفهوم التدويل في التعليم العالي، من خلال تنويع مصادر التمويل التي تكفل تنفيذ آليات التعاون المقترحة (Ogachi: 2009, 336). فعلى سبيل المثال، أكدت نتائج دراسات عدة، مثل: Hickman & Olney (2011)، Greenland & Lopresti (2016) and Lee, (2021) زيادة الاستثمار في رأس المال البشري في الولايات المتحدة؛ كنتيجة لتعاونها الإقليمي في التعليم العالي مع المكسيك وكندا، ولعل المؤشر لذلك هو زيادة معدلات التخرج من المدارس الثانوية والالتحاق بالجامعات في دول التعاون، وتفسير السبب المنطقي لهذه الزيادة هو ما تحدثه العولمة من تأثير سلبي على العاملين ذوي المهارات المنخفضة، من خلال انخفاض الأجور، وانخفاض فرص العمل؛ مما أدى بدوره إلى تحفيز زيادة التعليم بين الأمريكيين على سبيل المثال.

وتأكيدًا على ضرورة الاستمرار في التعاون بين الدول الثلاث في التعليم العالي، أكدت قمة قادة أمريكا الشمالية لعام ٢٠٢١م North America Leaders Summit (NALS) على الحاجة إلى تجديد التركيز على التبادل التعليمي، والتعاون البحثي، والشراكات ذات القاعدة العريضة؛ ومن ثم تؤكد (NALS) على جعل التعليم العالي عنصرًا أساسيًا في القدرة التنافسية لأمريكا الشمالية باعتباره اقتصادًا عالي المهارات وعالي القيمة (Sergio, et.al: 2022, 157)، وكذلك (NALS) لعام ٢٠٢٣م التي أكدت على ضرورة وجود مسار واضح لاتفاقيات التعاون لتحقيق قدر أكبر من القدرة التنافسية، والنمو الأكثر شمولية في الدول الثلاث (Graeme: 2023,26)، كما أنه أيضًا في سياق اتفاقية (USMCA) وفي أعقاب جائحة كوفيد ١٩، سعت الدول الثلاث إلى

تصميم مناهج سياسية جديدة؛ لتعزيز التعليم والمهارات والكفاءات لجميع الشباب المقيمين في الدول الثلاث (Sylvia: 2023).

مشكلة الدراسة:

تواجه الجامعات المصرية تحديات عديدة تفرضها عليها مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، مثل التجارة الحرة، والتكتلات الدولية والإقليمية (رشاد ويوسف:٢٠١٩، ٣٥٢)، كما تواجه أيضًا تحديات عديدة متعلقة بالمنافسة العالمية على جودة الخريجين، وتحديات التصنيف العالمي، وما يتعلق بتدويل البحث العلمي، والحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، وما يتطلبه كل ذلك من استراتيجيات مقصودة؛ لتدويل خطط الجامعات وأهدافها وأنشطتها (عبد الدايم: ٢٠٢١، ٢٧).

بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة، مقارنة بالجامعات العالمية؛ مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، وأن تدويل التعليم له دور في تحسين أداء الجامعات المصرية للحصول على مراكز متقدمة محليًا وعالميًا (عبد العال:2018، ٥). كما أن هناك العديد من الأسباب التي تعرقل مسار التدويل في الجامعات المصرية على الرغم من تزايد أعداد الطلاب الوافدين والمقيدين بمؤسسات التعليم العالي بمصر، وعلى الرغم أيضًا من أن تدويل التعليم العالي يعد بمثابة مدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر (محمد: ٢٠١٩).

تأكيدًا على ما سبق، أكدت الدراسات على ضرورة تشجيع إقامة علاقات التعاون بين الجامعات على المستويات المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية (أحمد:٢٠٢٠، ١٥١)، من خلال إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن بين مؤسسات التعليم العالي في مصر، وبين غيرها من نظم التعليم العالي الدولية، ومن خلال أيضًا الكثير من الآليات والأنشطة التي تضمن حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي، والبرامج التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية وبرامج خدمة المجتمع (هلال ونصار: ٢٠١٢، ١٩٥)

لذلك يعد تبني خطوات جادة تهدف لتحقيق مبدأ جودة التعليم العالي في مصر وزيادة قدرته التنافسية- سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي- مطلبًا ملحًا في ظل

التحديات التي يفرضها الواقع الدولي بتكتلاته الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من التحديات الداخلية.

من هنا فإنه يمكن بلورة السؤال الرئيس للدراسة في السؤال التالي:

كيف يمكن الإفادة من نموذج التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في التعاون الإقليمي المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما الأسس النظرية لطبيعة التعاون الإقليمي في التعليم العالي من منظور الأدبيات المعاصرة؟

٢- ما ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك؟

٣- ما واقع التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي؟

٤- ما الآليات والإجراءات المقترحة لزيادة وتفعيل التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي؟

أهداف الدراسة:

تتطلع الدراسة الحالية - من خلال الوقوف على نتائج التعاون الإقليمي بين دول النافتا- إلى تقديم بعض المقترحات لزيادة وتفعيل أوجه التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين مصر والدول المحيطة.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة الحالية في أنها تحاول أن تسلط الضوء على بعض أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في تعاونهم الإقليمي في التعليم العالي؛ مما قد يفيد واضعي السياسات التعليمية المصرية والبرامج الممثلة لها، سواء على المستوى الإفريقي أو الشرق أوسطي لمصر.
- تعتبر هذه الدراسة- في ظل المستجدات والتحديات التي تواجه التعليم العالي كعمل تقييمي- بمثابة حلقة ضمن الحلقات التي تسعى لتطوير التعليم العالي في

مصر؛ حتى يواكب المفهوم الحديث للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها، وبخاصة على التعليم العالي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام أسلوب الدراسة المجالية (المنطقية) Area Study؛ حيث تختص بدراسة نظم التعليم في منطقة معينة، قد تكون إقليمًا في دولة، وقد تتسع لتشمل عدة دول. فهي دراسة مسحية وصفية (خليل وأحمد: ٢٠١٦، ٤٠)، ويقوم مدخل الدراسة المجالية على الاعتماد على تحليل التأثيرات أو الأنشطة أو غيرها من المكونات المتنوعة للمنطقة موضع الدراسة .(Wiseman:202, 94) ومن ثم تقوم الباحثتان- من خلال خطوات السير في الدراسة- بوصف ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين دول النافتا، وتحليل ذلك ثقافيًا، من خلال عرض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في منطقة التعاون، والمسهلة لنشوء هذا النوع من التعاون الإقليمي بأوجه نشاطه المختلفة؛ ومن ثم يمكّن هذا الوصف الشامل الذي قدمته الباحثتان وكذلك تحليل التعاون تحليلًا ثقافيًا من تحديد أهم أوجه استفادة التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي.

الحدود الموضوعية للدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على عدة أبعاد موضوعية للدراسة تشكل كافة جوانب التعاون الإقليمي في التعليم العالي والتي تتمثل في الحراك الطلابي، والحراك الأكاديمي، والحراك المهني، والصبغة الدولية لمناهج التعليم العالي، والتعاون المؤسسي والنشاط البحثي المشترك، والتعاون في أنشطة جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الثلاث بلاد، والتعاون في التعليم العالي عن بعد، وجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم التعاون الإقليمي، والاتصال بالشبكات والهيئات الدولية التي تدعم التعاون الدولي والإقليمي في التعليم العالي، والربط الشبكي الالكتروني لتوفير المعلومات.

مصطلحات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على مصطلح الأقلمة "Regionalization" الذي يشتق من كلمة الإقليم"Region" والإقليم يشار اليه حسب محدودية النظر اليه، فقد أشار

Hettneأن الإقليم قد ينظر اليه على أنه مجرد عدد محدد من الدول التي ترتبط فيما بينها بعلاقات جغرافية. وقد تتسع الرؤية قليلًا حيث يشار اليه على أنه مكون من عدة دول ترتبط فيما بينها ببعض الروابط العرقية، اللغوية، الثقافية، الاجتماعية والتاريخية المشتركة. وقد يتسع المفهوم أكثر فأكثر للوصول إلى مفهوم أكثر شمولًا يحدد الفرق بين الأقاليم وبعضها البعض من حيث نوع الترابط بين دوله، سواء كان ترابطًا اجتماعيًا (العرق، الجنس، اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ، ودرجة الوعي بالتراث المشترك) أو ترابط اقتصادي (أنماط التجارة، والتكامل الاقتصادي) أو ترابط سيأسى (نوع النظام، الأيديولوجية) أو الترابط التنظيمي (وجود مؤسسات اقليمية رسمية مشتركة) (Hettne: 2005, 544).

أما الأقلمة (Regionalization) فهي الطريقة التي تصبح بها دول معينة في منطقة محددة من العالم، أكثر أهمية اقتصادية أو سياسية من الدول الأخرى داخل تلك المنطقة (The Cambridge Business English Dictionary Website) أو قد تعنى تكثيف للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية داخل منطقة محددة (Borzel, Goltermann and Striebinger:2016, 296) .

وتعرف الأقلمة في التعليم العالي أو ما يطلق عليه التعاون الإقليمي في التعليم العالي "Regionalization in Higher Education"على أنها عملية بناء اتصالات وعلاقات مقصودة بين مجموعة من الدول في منطقة محددة في مجال التعليم العالي(Knight: 2024, 103) .

كما عرفته منتمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بالاشتراك مع البنك الدولي (WB) على أنه "مشروع معقد يتضمن عددًا متزايدًا من الطلاب المشاركين في البرامج القصيرة الأجل، أو تلك التي تمنح درجات علمية في الخارج، وزيادة التعاون في مجال البحث العلمي، وإدراج منظورات دولية في المناهج، واكتساب لغة ثانية أو ثالثة، و حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والاعتراف المتبادل بين الدول المشتركة بنظام الساعات الأكاديمية المعتمدة، ونظام معادلة الشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات، واستحداث درجات علمية مشتركة من بعد، وإنشاء

جامعات محلية بواسطة مستثمرين أجانب، بالإضافة إلى إنشاء تحالفات دولية (OECD & WB: 2010, 195).

وبناء على ما سبق تعرف الدراسة الحالية التعاون الإقليمي في التعليم العالي على أنه "البناء المتعمد أو المقصود للعلاقات والصلات بين مؤسسات التعليم العالي في عدة دول في منطقة محددة وذلك فيما يتعلق بالحراك الأكاديمي والحراك الطلابي والحراك المهني والربط الشبكي والتعاون في مجالات الجودة والاعتماد.

و هناك العديد من المصطلحات التي قد تتداخل مع مفهوم "التعاون الإقليمي في التعليم العالي" والتي قد تشير إلى وجود شكل أو أكثر من أشكال التعاون بين الدول فيما يخص التعليم بصفة عامه. منها الأكثر شيوعًا في مجال التعليم العالي الخلط الشائع بين مفهومي التدويل "Internationalization" وبين الأقلمة "Regionalization". فمفهوم التدويل في التعليم العالي يشير اليه بأنه عملية دمج للأبعاد الدولية والثقافية والعالمية في غرض ووظيفة التعليم العالي (التدريس، البحث، خدمة المجتمع) وتقديمه (knight: 2004, 11).

الدراسات السابقة:

أولًا الدراسات العربية:

- **دراسة الحلواني (٢٠٢٢) "تعزيز آليات تدويل الجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية في ضوء مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة مقارنة"**

هدفت الدراسة إلى تحديد فرص تدويل الجامعات التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق لزيادة قدراتها التنافسية، وكذلك هدفت إلى دراسة الجهود التي بذلتها الصين لتدويل جامعاتها بما يزيد من قدراتها التنافسية في إطار مبادرة الحزام والطريق، وكذلك استخلاص إجراءات مقترحة للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائجها إلى أن التركيز على مبادرة الحزام والطريق للدول الواقعة في نطاقها بأن تتقاسم مع الصين طاقتها الإنتاجية

والتكنولوجية ورءوس الأموال والخبرات والنموذج التنموي؛ ومن ثم فالمبادرة تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، وهي النهضة المشتركة، والتحديث المشترك والعولمة الجامعة، كما تتيح المبادرة للجامعات المشتركة في نطاقها فرص زيادة الشرعية، من خلال التوسع في سياسات قبول الطلاب، وزيادة الموارد، من خلال الانخراط بصورة أكثر في اقتصاد المعرفة الدولي، وتحقيق الاستقلالية والحرية الأكاديمية، والوضع والسمعة والتميز، وتغيير المناخ الاقتصادي والسياسي لزيادة القدرة التنافسية بالجامعات. وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من الإجراءات المقترحة لمساعدة الجامعات المصرية على استثمار الفرص التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق في تحقيق التدويل بما يزيد من قدراتها التنافسية.

- **دراسة البربري وآخران (٢٠٢٢) " التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة"**

هدفت الدراسة للتعرف على الإطار المفاهيمي لنشأة وتطور تدويل التعليم العالي وأسسه الفكرية والمبررات الداعية اليه ومتطلباته في عصر التحول الرقمي والتعرف على جهود تدويل التعليم العالي في كل من فنلندا ومصر. اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، كما اقترحت الدراسة بعض المقترحات الإجرائية التي قد تسهم بشكل فعال في تدويل التعليم العالي المصري في عصر التحول الرقمي وذلك فيما يتعلق بالحراك الدولي لطلاب التعليم العالي، والشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئات العالمية، وتدويل البحث العلمي، وانشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج وتدويل المناهج الدراسية بالجامعات المصرية.

- **دراسة إسماعيل (٢٠٢٣) "منهجية تيونينج: مدخل لتطوير التعليم العالي في مصر"**

هدفت الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات لتطوير التعليم العالي في مصر في ضوء (منهجية تيونينج)؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل واقع

التعليم العالي في مصر، من خلال تقديم وصف مفصل لمنهجية تيونينج ودورها في الارتقاء بجودة التعليم العالي.

وقدمت الدراسة العديد من المقترحات صاغتها في عدة محاور تضمنت الإدارة والطالب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج والمقررات الدراسية ونظام الدراسة والتقويم وطرق واستراتيجيات التدريس. ومن أهم هذه المقترحات إضفاء الطابع المؤسسي لأكاديمية تيونينج في جميع الجامعات المصرية؛ تعزيز أنشطة تيونينج المشتركة؛ مثل: ورش العمل والمؤتمرات والمنشورات والبحوث داخل الجامعات المصرية ؛ تشكيل تحالف للجامعات العربية يوازي تحالف الجامعات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي في إطار عربي يراعى التقاليد والقيم التي نشأت فيها تلك الجامعات، ويقوم بتنظيم قدرات الجامعات العربية الادارية والتعليمية وفق أسس تضمن حسن أدائها ومخرجاتها وتطوير دورها الحيوي مع تعزيز تواصل تحالف الجامعات العربي مع أكاديمية تيونينج دون المساس باستقلالية الجامعات، وحرياتها؛ وضع نظام وسياسة للتنمية المهنية بالجامعة من خلال التخطيط الجيد من جانب الإدارة الجامعية؛ لتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس، وتنظيم البرامج وتنفيذها والإشراف عليها من أجل جودة العمل والمتابعة التامة والتقويم المستمر؛ إعادة هيكلة البرامج والمقررات الدراسية بإعطاء مساحة أكبر للجوانب المهارية التي تلقاها الخريج مقابل الجوانب المعرفية تحقيقا لجدارته المهنية وجاهزيته العملية لسوق العمل مع إضفاء البعد الدولي علي تلك المقررات.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

- **Knight, Jane (2013) "نموج للأقلمة في التعليم العالي: دور ومساهمة مشروع "TUNING**

تشير الباحثة في بداية البحث الحالي إلى أن هناك تطورًا ملحوظًا في تدويل التعليم العالي في العقد الماضي ويدلل على ذلك من خلال التأكيد على زيادة مجالات التعاون الإقليمي، وكذلك مبادرات الإصلاح المختلفة؛ لذلك يدور الهدف الرئيس لهذا البحث حول دراسة عملية الأقلمة، من خلال التركيز على الإطار المفاهيمى وكذلك

شرح كيفية ضبط مختلف المبادرات التي تعد بمثابة أدوات فاعلة لتطبيق هذا النموذج؛ ومن ثم التطبيق الأمثل للتعاون الإقليمي في التعليم العالي.

تتتبع الباحثة في القسم الأول من هذا البحث التطور التاريخي لمفهومي المنطقة والتدويل، وأكدت الباحثة أن هذا القسم يفيد في تحليل ورسم الخرائط المفاهيمية للعديد من المصطلحات المستخدمة في وصف الظاهرة موضوع الدراسة. أما القسم الثاني من البحث تقترح فيه الباحثة نموذجًا يقوم على ثلاثة مداخل متميزة ومتداخلة ومكملة لبعضها، وهي: المدخل الوظيفي والمدخل التنظيمي وكذلك المدخل السياسي Functional, Organizational and Political Approaches (FOPA). وتؤكد الباحثة على أن هذا النموذج يعتبر نموذجًا عامًا مفهومه وكذلك في الغرض منه، بحيث يمكن أن يطبق في مختلف أجزاء العالم على نفس العمليات التي يتضمنها النموذج والمرتبطة بالتعليم العالي.

- **Vassar, David & Barrett, Beverly (2014)"الحراك الأكاديمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك: الاتجاهات، والتحديات، والفرص"**

قام الباحثان بعمل دراسة كمية ووصفية للحراك الأكاديمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كما قدم الباحث أيضًا تحليل مقارن عن الحراك الأكاديمي عالميًا؛ حيث صمم الباحث دراسة مسحية للحراك الأكاديمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في العام الأكاديمي ٢٠١٤م، وقام الباحث باستطلاع آراء أفراد العينة من أمريكيين ومكسيكيين ينتمون لنحو (٢٠٠) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الأكثر كفاءة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أوضح الباحثان أن أفراد العينة أجمعوا على أن ثمة أربع عقبات رئيسة تقف أمام التعاون في التعليم العالي بصفة عامة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وأنه يجب على الدولتين التكاتف للتغلب على هذه العقبات، وهي: التمويل، الاتصال المؤسسي، الصعوبات اللغوية، والتصورات المسبقة عن حالة انعدام الأمن. فمصادر التمويل الحالية للحراك الأكاديمي والبحث العلمي المشترك غير كافية والتي تتمثل

في الدعم الفيدرالي، ومصادر مؤسسات التعليم العالي، والمصادر الخاصة ومنها المنظمات والشركات والأفراد.

وبشكل عام أبرزت نتائج البحث أن أكبر فرص للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في التعليم العالي هي الاستفادة من برامج التبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس وللطلاب.

وقد أوصى البحث بضرورة أن يتم إنشاء إطار عام لسياسات وميكانيزمات الحراك الأكاديمي للتعليم العالي وأن يتم تشكيله بطريقة تطوعية، ويكون قابل للتعديل والتطوير عبر الزمن. وأن يشتمل هذا الإطار على وحدة مركزية موجهة للعمل لكل طرف من أطراف التعاون والتي تركز على الحوار الثنائي في التعليم العالي، وإنشاء بنية تحتية طويلة الأجل لتعزيز الدعم الحكومي للحراك الأكاديمي بمشاركة مؤسسات التعليم العالي والصناعة والجهات الفاعلة المهمة الأخرى.

- **Akhmat, Ghulam; et.al (2016)" "الإصلاحات التعليمية وتدويل الجامعات: أدلة من المناطق الرئيسة في العالم"**

أشار البحث إلى أن التدويل في الجامعات أصبح ظاهرة عالمية مماثلًا في ذلك التكامل الاقتصادي العالمي الذي أصبح له مكانته وبقوة في التعليم العالي. فالهدف الأساسي من هذا البحث هو وضع نموذج مقترح للتدويل في جامعات أكبر سبع مناطق في العالم، وهي: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي (عينة من ٢٥ بلدًا)، منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (عينة من ٤٠ بلدًا)، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (عينة من ٢٧ بلدًا)، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (عينة من ١٧ بلدًا)، أمريكا الشمالية (عينة من ٢٢ بلدًا)، جنوب آسيا (عينة من ٧ بلاد)، ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (عينة من ٢١ بلدًا).

وأشارت النتيجة النهائية إلى محصلة التدويل، فقد أظهرت النتائج الروابط الديناميكية بين المؤشرات الاقتصادية والعوامل الاقتصادية في هذه المناطق المختارة من العالم، فمثلًا في منطقة شرق آسيا ومنطقة الباسيفيك فإن نفقات التعليم للطالب الواحد بالتعليم العالي تزيد من التأثير على العوامل الاقتصادية بهذه المنطقة، كما أن التعليم العالي يعد

بمثابة الدافع القوى للنمو على المدى الطويل في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. وتوصل البحث إلى نتيجة رئيسة مؤداها أن المؤشرات التعليمية تحسن المكاسب الاقتصادية التي تشير في نهاية المطاف إلى فائدة التدويل في التعليم ولا سيما التعليم العالي بصفة خاصة.

- **Garcia, F. et.al (2021) "التعاون في التعليم العالي بأمريكا الشمالية: مراجعة للماضي ودراسة محتملة للمستقبل"**

أشار البحث إلى أنه عندما دخلت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ في أوائل التسعينيات، كانت هناك آمال وتوقعات كبيرة بشأن ما يمكن أن تحققه هذه الكتلة الاقتصادية الناشئة. على الرغم من أن الاتفاق تضمن محادثات مكثفة أدت إلى لوائح سهلت التجارة عبر المنطقة – وهو الهدف الرئيس لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية – فلم يكن الأمر نفسه صحيحًا بالنسبة لبيئة التعليم العالي.

فالانتقاد الموجه لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية بشكل كبير أنها ركزت بشكل أكبر على التجارة ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للتعليم العالي. ومن هذا المنظور، فمن الواضح أنه لكي تكتسب الجهود الرامية إلى تحسين التعليم العالي زخمًا في العلاقة الثلاثية، فلابد من ربطها بالتجارة الإقليمية والقدرة التنافسية. لذلك اغتنمت الكليات والجامعات في جميع أنحاء كندا والمكسيك والولايات المتحدة الفرصة وشاركت في المحادثات التي دفعت إلى التعاون الثلاثي.

لذلك أوصى البحث في نهايته بعدة توصيات منها ضرورة عقد قمة أولية للتعليم العالي في أمريكا الشمالية والتي يمكن أن تصبح في نهاية المطاف أن تصبح قمة دورية متكررة، وإنشاء مبادرات ثلاثية تعتمد على عمل FOBESII، و100,000 Proyecta، و١٠٠,٠٠٠ Strong in the Americas، وغيرها من المبادرات في مجال أمريكا الشمالية، وتعزيز الوعي بخطط التعليم العالي في أمريكا الشمالية والتقدم الذي يتم تحقيقه من خلال الشراكة مع وسائل الإعلام المعترف بها، والتواصل بشكل منهجي من خلالها.

- **Knight, Jane (2024) "التعاون في التعليم العالي علي مستوى الإقليمي"**

هدف البحث إلى تحديد أطر التعاون على المستوى الإقليمي في التعليم العالي، واستخدام البحث إطارًا مفاهيمي لتوفير هيكل لتحليل السبل الرئيسة لأقلمة التعليم العالي،

تلي ذلك تحليلًا للجامعات الإقليمية لإثبات تطبيق النموذج. وقد أشارت النتائج إلى أن أقلمة التعليم العالي يتم وفق ثلاثة مناهج. الأول هو المنهج الوظيفي، الذي يتضمن الأنشطة الأكاديمية والبحثية التعاونية بين مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى الاستراتيجيات والسياسات المساعدة في مواءمة الأنظمة عبر المنطقة. والمنهج الثاني هو المنهج التنظيمي، الذي يركز على الشبكات والمنظمات والمؤسسات والبرامج، التي تسهل الشراكات. والمنهج الثالث هو المنهج السياسي، الذي يتضمن الاتفاقيات والاعلانات والخطط الاستراتيجية على المستوى الإقليمي لتعزيز التعاون في مجال التعليم العالي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

- تركز الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة الحالية في معظمها على الإطار المفاهيمي لجانب الأقلمة في التعليم العالي، أو على جانب واحد من جوانب التعاون أو التدويل في التعليم العالي؛ لذا فهي تعطى صورة جزئية، وبالتالي جانب الاستفادة منها يكون جزئيًا، بينما تحاول الدراسة الحالية إعطاء تصور عام وشامل عن جوانب الإفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كل على حده في بعض الأحيان لدعم تعاونهم الإقليمي، وكذلك تعاونهم الثلاثي في نواح أخرى لتفعيل ذلك النوع من التعاون التعليمي فيما بينهم في ظل اتفاقية النافتا وتطبيقاتها.
- إن هناك بعض من جوانب التعاون في التعليم العالي بين الدول التي لم تتطرق لها دراسات سابقة مثل البحث العلمي المشترك، وعمل المنظمات الحكومية غير الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص والقطاع المصرفي في دعم التعاون الإقليمي في التعليم العالي، وهو ما تؤكد عليه الدراسة الحالية وتبرزه، من خلال الاستفادة من خبرة الدول الثلاث.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد بعض عناصر الإطار النظري مثل الحراك الطلابي والحراك الأكاديمي بالإضافة إلى الوقوف على بعض معوقات التعاون الإقليمي في التعليم العالي ومنها الدعم المؤسسي والدعم المادي والصعوبات اللغوية.

خطوات السير في الدراسة: تسير الدراسة الحالية وفق الخطوات التالية:

أولًا: الإطار النظري

ثانيًا: ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول النافتا).

ثالثًا: واقع التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي.

رابعًا: أوجه الإفادة من خبرة دول النافتا في زيادة وتفعيل التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي.

أولًا: الإطار النظري

١/١ أهمية التعاون الإقليمي في التعليم العالي ومبرراته

تسعى العديد من الدول للتعاون فيما بينها في التعليم العالي تحت مسميات عديدة منها "التعاون الدولي" و "التعاون الإقليمي" في التعليم العالي، ولقد أوضحت (Greens, 2012) أن من أبرز أسباب سعى الدول المختلفة لتحقيق هذا النوع أو ذاك من أنماط التعاون بين مؤسساتها التعليمية ما يلي:

- إعداد طلابها لما يسمى بالمواطنة العالمية (Global Citizenship).
- إعداد طلابها ليكونوا ضمن القوى العاملة ذات السمات العالمية (Global Workforce).
- دعم جودة التدريس والبحث العلمي.
- دعم القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز مكانتها الدولية.
- تعظيم إيراداتها.
- للمساهمة في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلى والإقليمي.
- للمساهمة في الإنتاج المعرفي حول القضايا العالمية المعاصرة.
- للمشاركة في حل المشكلات العالمية.

- لزيادة التفاهم الدولي وتعزيز السلام بين الدول المشاركة.

كما تتضح أهمية التعاون الإقليمي في التعليم العالي تفصيلًا في:

- تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية

تبرز أهمية التعاون الإقليمي في التعليم العالي على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في الدول المشاركة بهذا التعاون. فعلى سبيل المثال رصد المركز الأمريكي للتعليم الدولي في التقرير الذي أعده عن العام الجامعي ٢٠١٤م أن الطلاب الدوليين الوافدين للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية والذين بلغ عددهم (٨٨٦,٠٥٢) طالب بالإضافة إلى أسرهم وذويهم يساهمون بأكثر من (٢٧) مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي ويوضح ذلك الشكل (١)؛ حيث أكد التقرير على أن حوالي (٧٤%) من هؤلاء الطلاب يتلقون معظم دعمهم المالي من مصادر خارج الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الدعم المالي تتنوع مصادره من مصادر ذاتية أو من أسرهم، ومن الممكن أن تكون مساعدات من حكومات بلدهم الأم أو جامعاتهم (Institute of International Education: Open Doors 2014).

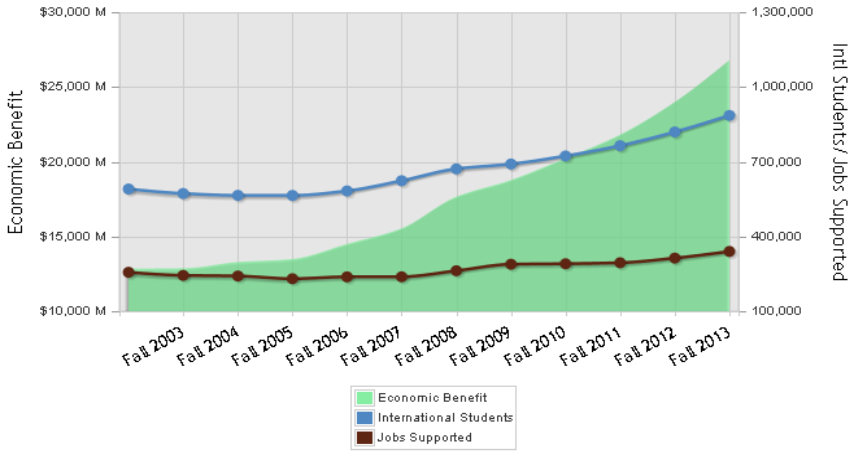

شكل (١) يوضح تزايد مقدار الاستفادة الاقتصادية من الطلاب الدوليين الوافدين للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مقدار شغلهم وذويهم للوظائف

Source: NAFSA International Student Economic Value Tool Website

وأوضح التقرير أيضًا أن دراسة الطلاب الوافدين بالولايات المتحدة الأمريكية تدعم الحركة العلمية البحثية والتقنية، من خلال تفاعلهم داخل قاعات الدراسة بمنظور دولي، مساعدين بذلك الطلاب الأمريكيين أنفسهم من اتباع نفس المسار العالمي. وفى الغالب تقود دراسة الطلاب الدوليين بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نشوء مجال علاقات اقتصادية على المدى الطويل مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تعود بالفائدة الاقتصادية عليها.

- السعي لتحقيق مبدأ الجودة والمساواة Quality and Equality

كنتيجة لزيادة عدد الطلاب الدوليين الذين يسعون للحصول على درجة علمية كاملة أو حتى مجرد برامج تدريبية فقط –في بلاد أخرى بخلاف بلادهم الأم- فتسعى الدولة المستقبلة لهم دائمًا نحو إكساب هؤلاء الطلاب تلك الدرجات العلمية أو البرامج التدريبية تحت مظلة من الجودة وأيضًا المصاولة Quality and Equality، كذلك هو الحال أيضًا فيما يخص البرامج التي يتم تصديرها لبلاد أخرى سواء للحصول على درجات علمية كاملة أو في حالة شهادات لبرامج معينة فهناك اهتمام متزايد من جانب الدولة المستقبلة لهذا النوع من الدرجات العلمية أو البرامج في أن يحصلوا على نفس الجودة الأكاديمية التي تتمتع بها هذه الدرجات العلمية أو البرامج في بلادها الأصلية. وكمثال تطبيقي على ذلك فلقد أسست هونج كونج "Quality Control System"نظام رقابة الجودة الذي يتم تطبيقه على البرامج المستوردة من الخارج. وعلى الجانب الآخر فبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية تطبق إجراءات لتقييم جودة العديد من برامجها التعليمية التي تقوم بتصديرها (Knight: 2000, 4).

بشكل عام تتعدد وتتنوع الأسباب أو المبررات وراء دخول العديد من الدول المتقدمة منها والنامية في أنواع للتعاون في مجال التعليم ولاسيما التعليم العالي. فلقد أوضح التقرير العالمي الرابع الذي أعدته المنظمة الدولية للجامعات (International Association of Universities Website (IAU) في ٢٠١٤م أن هناك اختلافات إقليمية بينة في مبررات تعاونها في التعليم العالي. فلقد لخص التقرير أن السبب الرئيس في انتشار مثل هذا النوع من التعاون في منطقة أسيا والباسيفيك وأمريكا الشمالية هو

الحاجة إلى زيادة الوعي الدولي للطلاب. أما في أوروبا والشرق الأوسط فلقد جاء سبب التطلع إلى تحسين جودة التعليم والتعلم في المرتبة الأولى. أما في أفريقيا فيعد تعزيز القدرة على الإنتاج المعرفي هو السبب الرئيس. وفى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فقد كان السعي نحو زيادة التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين هو بمثابة السبب الجوهري لخوض دول هذه المناطق في التعاون بالتعليم العالي فيما بينها IAU: (2014).

½ أهداف التعاون الإقليمي في التعليم العالي

لخص (Hawkins) الأهداف العامة للتعاون الإقليمي في التعليم العالي وأشار إلى أنها تشتمل على انجاز بعض أو كل؛ مما يلي (Hawkins:2012, 100):

أ- نظم تحويل المقررات على المستوى الإقليمي (Credit Transfer)

ب- نظم الحراك والمنح الدراسية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ج- التعاون في مجال البحث والتنمية.

د- تعزيز مراكز التميز للتعليم الإلكتروني.

هـ_ تطوير المناهج الدراسية.

و- التعاون الإقليمي في مجال ضمان جودة المؤسسات التعليمية.

كما تتبلور أيضًا أهداف التعاون الدولي والإقليمي في التعليم العالي فيما يلي (Knight: 2008b, 12):

- الانتقال إلى مجتمع واقتصاد قائم على المعرفة.
- مواكبة وتطبيق التطورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الشعور الأقوى بالإقليمية على المستوى (التجاري والاقتصادي والثقافي والسياسي)
- زيادة سهولة حركة الأشخاص ورءوس الأموال والأفكار والمعرفة والتكنولوجيا.
- المزيد من تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

- زيادة التركيز على اقتصاد السوق.
- التحولات في موقع الحوكمة الوطنية إلى المستوى الإقليمي والمستويات الدولية.
- زيادة الطلب على التعليم ما بعد الثانوي، وخاصة التعلم مدى الحياة والتدريب المهني.
- تنوع أكبر في مقدمي الخدمات التعليمية بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية/الاجتماعية والشركات التجارية والمؤسسات الخاصة.
- الابتكارات في مجال التواصل عن بعد أوعبر الإنترنت وتوفير خدمات أكبر عبر الحدود.
- توافر أنواع جديدة من المؤهلات العلمية المقدمة.
- إتاحة مستويات (أو أنواع) إضافية وجديدة لضمان الجودة والاعتماد.
- تزايد معدلات الاستثمار الخاص في التعليم العالي بسرعة أكبر من الاستثمار العام.
- تغير أشكال وأغراض التحالفات الاستراتيجية.
- إتاحة أشكال جديدة من برامج التعليم العالي داخل مناطق التحالف.
- التحول من المساعدات التنموية إلى تبادل الشراكة في التعليم.

٣/١ مداخل التعاون الإقليمي في التعليم العالي

يتضمن التعاون الإقليمي في التعليم العالي ثلاثة مداخل أساسية، وهي: المدخل الوظيفي (Functional Approach)، والمدخل التنظيمي (Organizational Approach)، والمدخل السياسي (Political Approach)، وهذه المداخل الثلاثة لا تعمل منفصلة أو منعزلة عن بعضها البعض، فالوضع المثالي لعملها أن تعمل في تكامل وانسجام مع بعضها البعض. لكن هذا الوضع المثالي لا يحدث دائمًا في الواقع الفعلي، وإنما قد يتغلب عمل أحد هذه المداخل ويكون مهيمنًا في وقت معين من التعاون أو في ظروف معينة عن المدخلين الأخرين. وأكد Knight أنه لابد وأن تعمل هذه المداخل الثلاثة سويًا وذلك للتأكيد على مبدأ الاستدامة في التعاون الإقليمي(Knight: 2013) ، والجدول (١) يوضح محاور هذه المداخل الثلاثة.

- **المدخل الوظيفي Functional Approach**

يركز المدخل الوظيفي على الأنشطة العملية لمؤسسات التعليم العالي، ويمكن تصنيف المبادرات –بين الدول- المتعلقة بالمدخل الوظيفي إلى فئتين أساسيتين: الفئة الأولى، وهي تتعلق بالاستراتيجيات التي تسهل وتحقق نوع من المواءمة أو الانسجام Harmonization بين نظم التعليم القومية. أما الفئة الثانية فتشتمل على (البرامج) مثل برامج الحراك الطلابي، برامج التعليم التعاوني عبر الحدود، ومراكز التميز. والعلاقة بين هاتين الفئتين علاقة ضرورية وحتمية للغاية.

- **المدخل التنظيمي Organizational Approach**

يشير المدخل التنظيمي إلى البنية التنظيمية التي تقوم بتوجيه وتطوير المبادرات الإقليمية بطريقة أكثر منهجية. ووصف هذا المدخل بالتنظيمي لضرورة توافر الأطر والهياكل والمنظمات للمساعدة في تكوين هذا المستوى من التعاون الإقليمي والإشراف عليه أيضًا. ويبرز هذا المدخل من خلال نشأة العديد من الشبكات والمنظمات التي تتنوع بين صفتها الحكومية الرسمية وغير الحكومية والمنظمات المهنية، وتضطلع هذه الكيانات المتنوعة بمسئوليات متعددة منها: صنع السياسة، التمويل، البحث، والتنظيم لمثل هذا النوع من التعاون.

- **المدخل السياسي Political Approach**

يشتمل المدخل السياسي على الإرادة السياسية والاستراتيجيات التي تضع مبادرات التعليم العالي على جدول أعمال كيانات صنع القرار؛ حيث يساعد المدخل السياسي على إطلاق البرامج الرئيسة أو الخطط التمويلية بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على المبادرات.

ويشكل الإعلان عن النوايا، الاتفاقيات الملزمة، المعاهدات، الاتفاقيات، والاجتماعات الخاصة مثل الحوارات السياسية هي من أدوات توليد الدعم السياسي والرؤية المشتركة من أجل جعل الأولوية لمجال التعاون الإقليمي في التعليم العالي.

جدول (١) محاور مداخل التعاون الإقليمي في التعليم العالي

المدخل	أمثـــــلة تطـبيقـــــية
المدخل الوظيفي	– المواءمة بين نظم التعليم العالي – ضمان الجودة والاعتماد – نظام الساعات المعتمدة – الدرجات العلمية – الاعتراف بالمؤهلات والألقاب العلمية – التقويم الأكاديمي (السنوات والفصول) – شروط/محددات المؤهلات – أرصفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – مؤشر الاقتباس في البحث العلمي – نظم الإعارة بين المكتبات – البرامج الأكاديمية التعاونية – برامج الحراك الأكاديمي (الطلاب– الأساتذة– الباحثون) – شبكات وتكتلات ومشروعات البحث العلمي – البرامج عبر الحدود (المزدوجة– المشاركة– التوأمة– فرع الحرم الجامعي – مراكز التميز الإقليمية – الاتفاقات (الثنائية والمتعددة) بين المؤسسات – جامعة العموم الإقليمية
المدخل التنظيمي	– البناء التنظيمي – الشبكات والمنظمات – المنظمات الحكومية وغير الحكومية – محددات العمل – المستويات (عموم الإقليمي- الإقليمي- تحت الإقليمي)
المدخل	– الإرادة السياسية

السياسي	– الدعاية أو الإعلانات – الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات – مستوى القمة- فرق العمل- الحوارات

Source: Knight, J. (2013): A Model for the Regionalization of Higher Education: The Role and Contribution of Tuning, **Tuning Journal of Higher Education**, Issue (1), p. 119.

ثانيًا: ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك

١/٢ مدخل تاريخي للتعاون الإقليمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك- كجزء من قارة أمريكا الشمالية- من خلال التراث التاريخي المشترك وبالأخص في مناطق الحدود بينهم والشكل (٢) يوضح الربط الجغرافي بين الدول الثلاث. ونتيجة لذلك تشكلت خلال القرنين الماضي والحاضر منطقتين فرعيتين مميزتين، وهما منطقة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك منطقة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (Katz, 1996). ولقد عبر رونالد ريجان Ronald Regan في إعلانه عن ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٩م عن اتفاقية تحت مسمى "الوفاق الشمال أمريكي" A North American Accord بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ووعد بسعيه لتحقيق هذا النوع من التعاون للصالح العام لجميع الشعوب المشاركة فيه، وقد أكد أن مثل هذه العملية من الممكن أن تمتد للمئة عام التالية لهذا الإعلان (Capling & Nossal: 2009, 147).

ولذلك توجت العلاقات بين هاتين المنطقتين الفرعيتين ونشأ عن ذلك منطقة رسمية واحدة بعد التوقيع على **اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية** (*) North American Free Trade Agreement (NAFTA). في عام ١٩٩٤م، وأدرج التعليم العالي ضمن الخدمات المهنية في منطقة النافتا.(Huang, et al.: 2014, 168)

شكل (٢) يبين الربط الجغرافي بين دول NAFTA (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك)
Source: **NAFTA Images**, Available at https://images.google.com

بدأت فكرة إنشاء منطقة حرة في أمريكا الشمالية مع الرئيس (رونالد ريجن) الذي تبنى هذه الفكرة منذ إعلان ترشحه للرئاسة في نوفمبر ١٩٧٩م. وقد وقعت كندا والولايات المتحدة على اتفاقية للتجارة الحرة في بينهما في عام ١٩٨٨م، وبعدها بفترة وجيزة قدمت المكسيك مقترح للرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) لعقد اتفاقية مماثلة،

(*) تعتبر اتفاقية **نافتا** (NAFTA) فى واقعها مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية (CAUFTA)والتى تم التوصل اليها فى عام ١٩٨٨م لضمان التبادل الحر بين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية، وزيادة معدلات النمو الإقتصادى بين البلدين.

وطلبت كندا أن تدخل طرفًا مع الولايات المتحدة والمكسيك في هذه الاتفاقية. وبعد مفاوضات دبلوماسية بين الدول الثلاث؛ وقع الرؤساء الثلاثة عام ١٩٩٠م اتفاقية (NAFTA) في عواصم بلادهم، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير عام ١٩٩٤م (ويكيبيديا: النافتا).

ولقد عنيت اتفاقية NAFTA بإقامة نوع من التكامل بين اقتصاديات دولها الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا- والمكسيك)، وبعدد سكان بلغ مجموعه حوالي (٤٧٤) مليون نسمه حسب إحصاءات عام ٢٠١٤م (CIA World Factbook: 2014). وتكتسب هذه المنطقة أهمية خاصة، ولا يقتصر السبب في ذلك على كونها تضم في عضويتها دولتين صناعيتين رئيستين، هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودولة نامية هي المكسيك فحسب، بل لكونها تمثل تحولًا في السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية؛ من التركيز على العلاقات متعددة الأطراف إلى التوجه نحو سياسات تجارية مركبة تجمع بين الإقليمية والتعددية في علاقاتها التجارية. والهدف الأساسي لاتفاقية NAFTA هو الإلغاء التام للحواجز الجمركية بين دولها الثلاث، عن طريق إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري لأعضائها، كما اقتضت أطر التأسيس المشترك، والتي أنتجت منذ البداية خفض الحماية للسلع المتبادلة تدريجيًا (زكري & حمد: ٢٠٠٧، ٦٤).

وفيما يخص التعليم العالي، فالاهتمام الحكومي بالتعاون الثلاثي بين الدول الثلاث يرجع إلى عام ١٩٩١م، عندما طلبت المكسيك بدء مفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وأن يتسع مفهوم NAFTA لأبعد من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومنذ ذلك الحين بدأ يبرز هذا الاهتمام الحكومي من خلال تشكيل **لجنة توجيهية ثلاثية** (SÁ Trilateral Steering Committee (TSC) & Gaviria: 2012, 112).

وفى عام ١٩٩٢م بدأت اللجنة التوجيهية الثلاثية عقد سلسلة من المؤتمرات التي فتحت الحوار بين المسئولين الحكوميين، ورجال الأعمال، وقادة التعليم العالي في الدول الثلاث عن الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها زيادة تعاون بينهم في مجال التعليم العالي، والبحوث، وتدريب القوى العاملة. ونتيجة لذلك عقد المؤتمر الأول للتعاون في

التعليم العالي لأمريكا الشمالية في الفترة (١٢-١٥) سبتمبر ١٩٩٢م في مركز (Wingspread) في راسين بولاية ويسكونس الأمريكية، وانضم لهذا المؤتمر ستون من المسئولين الحكوميين رفيعي المستوى، ومسئولين بالتعليم العالي بالدول الثلاث وذلك لرسم مسار للتعاون على مدى عقود مقبلة. وقد اشتملت المناقشات على خمسة محاور أساسية، وهي(Collins: 2002, 2) :

- التركيز على ثقافة ولغة موضوعات ذات أهمية حيوية.
- أن تبادل المعلومات هي الخطوة الأولى للتعاون.
- الحراك أمر بالغ الأهمية.
- إن التعاون الحالي هو أساس لبناء مستقبل العلاقات بين الدول الثلاث.
- أنه على الرغم؛ مما تظهره دول القارة من عدم تماثل في الموارد بشكل كبير إلا أنه يوجد تماثل كبير في الاهتمام بالعمل سويًا.

ويعتبر (Vancouver Symposium) هو اللقاء الثاني للدول الثلاث الذي عقد في الفترة (١٠-١٣) سبتمبر ١٩٩٣م، وقد وافق على ست مبادرات عمل تسعى لتشكيل أوجه التعاون في التعليم العالي بأمريكا الشمالية، وهي (Collins & Barrow: 2002, 35):

- إنشاء شبكة أمريكا الشمالية للتعليم عن بعد والبحوث North American Distance Education and Research Network (NADERN).
- تشكيل آلية ثلاثية - من خلال المؤسسات المهنية القائمة – تقوم بدراسة القضايا المتعلقة بالحراك، وإصدار الشهادات للمهارات عبر الحدود الوطنية.
- وضع برامج تمكن أعضاء هيئة التدريس والإداريين- من الدول الثلاث- من التفاعل وتطوير أنشطة للتعاون الثلاثي في التعليم العالي.
- إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية.
- دعم وانتشار برامج دراسات عن أمريكا الشمالية.
- إنشاء برنامج لدعم التبادل الثلاثي، والدعم البحثي، والتدريب الطلاب.

ومع التوقيع الفعلي لاتفاقية النافتا ودخولها حيز التنفيذ بدأت تتشكل ملامح هذا التعاون فيما يخص التعليم العالي. وفي يوليو ٢٠٢٠، استبدلت اتفاقية (NAFTA) باتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا(USMCA) ؛ مما فتح مرحلة جديدة للتعاون الإقليمي.

ولقد بني تحديث إتفاقيه (NAFTA)على أربعة مبادئ رئيسة، تمثل المبدأ الأول منها في تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية، من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة في السلع والخدمات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والتحسينات التنظيمية، وتوسيع الوصول الحر والمفضل إلى الأسواق. أما المبدأ الثاني فتمثل في جعل الاتفاقية أكثر شمولًا واستدامة، من خلال دمج عناصر جديدة بشأن العمل والبيئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومكافحة الفساد. أما المبدأ الثالث فكان استغلال الفرص الجديدة، من خلال إدخال تخصصات في الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية والتقنيات المالية. والمبدأ الرابع والأخير فقد تمثل في الحفاظ على بيئة تجارية واستثمارية يمكن التنبؤ بها من خلال تعزيز تسوية المنازعات، ووضع تنظيم للمشتريات الحكومية، والقدرة التنافسية والمؤسسات المملوكة للدولة .(Bahri & Lugo: 2020,4)

وعلى الرغم من أن الاتفاقية الجديدة كانت، مثل سابقتها، ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول، إلا أن إطلاق اتفاقية (USMCA) يمثل فرصة واضحة لمزيد من التعاون؛ حيث أشارت قمة (NALS) إلى الحاجة إلى "استكشاف الفرص مع القطاع الخاص والجامعات لضمان تزويد الشعب الأمريكي بالتعليم والتدريب للقوى العاملة في القرن الحادي والعشرين، كما أنه يجب على المؤسسات إعادة تنشيط الشراكات الرئيسة داخل المنطقة واستكشاف سبل تعاون أكثر ثراءً تتجاوز تنقل الطلاب (Sergio, et.al,:2022, 168). وتتضمن الأحكام الرئيسة لفصل الخدمات في اتفاقية (USMCA) .(Angeles & Ian: 2020, 24):

- المعاملة غير التمييزية للخدمات المقدمة من مقدمي الخدمات من الدول الشريكة.
- لا توجد قيود على عدد مقدمي الخدمة أو حجم الخدمات المقدمة، أو عدد الأشخاص العاملين، أو المشاريع المشتركة التي قد يستخدمها مورد الخدمة الأجنبية؛

- دعم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية لإصدار شهادات مقدمي الخدمة.
- الشفافية في تطوير وتطبيق اللوائح الحكومية.
- السماح بتحويل تدفقات رأس المال "بحرية وبدون تأخير" المتعلقة بتقديم الخدمات، مع وجود قيود مسموح بها في بعض حالات المخالفات.

لذلك فمن المتوقع أن تركز الجهود المستقبلية للتعاون بين الدول الثلاث على توليد المعرفة، والتحديات الكبرى التي تواجه البحث والتطوير، والاستثمار الثلاثي في البحوث الأساسية والتطبيقية، والنمو الذي يركز على نصف الكرة الغربي لاقتصادات المعرفة، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، وتنمية القوى العاملة وبذل الجهود لمعالجة مشاكلها، وتعزيز المساواة في التعليم .(Sergio, et.al,:2022, 157)

كما ستتضمن الجهود المشتركة للثلاثة دول وفق اتفاقية (USMCA) على تطوير خريجين ذوي مهارات جيدة ومجهزين بالمهارات اللازمة والمهارات الشخصية الأكثر طلبًا التي يتطلبها قطاع الأعمال والصناعة، وتكون قادرة على الأداء داخل بلدهم وكذلك في أي من البلدين الآخرين في المنطقة.(Fernando et al.: 2021, 14)

٢/٢ ملامح التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

١/٢/٢ الحراك الطلابي Student Mobility

بعد توقيع اتفاقية NAFTA بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، تم تأسيس برنامج أمريكا الشمالية للحراك في التعليم العالي Program for North American Mobility in Higher Education (Website of Program for North American Mobility in Higher Education) بتمويل وإدارة الحكومات الثلاث، من خلال صندوق تحسين التعليم ما بعد الثانوي Improvement of Postsecondary Education (FIPSE) في واشنطن، ومركز تنمية الموارد البشرية Human Resources and Skill Development Canada (HRSDC) في أوتاوا، ووزارة التربية بالمكسيك Secretary of Education (SEP). ودعا البرنامج

مؤسسات التعليم العالي في الدول الثلاث لتطوير مشروعات التبادل الطلابي لمدة ثلاث سنوات. بدأت الدعوة الأولى لهذا المشروع في عام ١٩٩٥م، تلي ذلك عدة دعوات في ١٩٩٦م، وفى ١٩٩٧م، وفى ٢٠٠٠م، وأيضًا في ٢٠٠١م، وخلال تلك الفترات تم تمويل حوالي (٤٠) اتحادًا ضم مشاركة نحو (٢٦٥) مؤسسة ومنظمة غير هادفة للربح (Kent: 2002, 150).

ويسعى برنامج أمريكا الشمالية للحراك في التعليم العالي إلى:

- تشجيع التعاون والتبادل بين مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.
- زيادة المعرفة اللغوية والثقافية والمؤسسية حول هذه الدول الثلاث.
- زيادة جودة تنمية الموارد البشرية في الدول الثلاث.
- اكتشاف الطرق المختلفة التي تعد الطلاب للعمل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية.
- زيادة الحراك الطلابي المتبادل بين الدول الثلاث.

ولدعم هذا المشروع خصصت الحكومة الفيدرالية الكندية في عام ١٩٩٥-١٩٩٦م حوالي (١,٣) مليون دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات لدعم حوالي (٢٠٠) طالب كندى، بالإضافة إلى دعم مشروعات التبادل (دراسة/عمل) من (١٥) جامعة و (٤) كليات، وقد غطت هذه المشروعات تخصصات العمارة، قطاع الأعمال، الهندسة، الصحة، القانون، والتكنولوجيا. وفى العام التالي ١٩٩٦-١٩٩٧م تم اعتماد (٩) مشروعات جديدة بميزانية حوالي (١,١) مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات أخرى في تخصصات الأعمال، الهندسة، العلوم السياسية، الجيولوجيا، علوم الحاسب. وقد اشترك بهذا المشروع نحو (١٣) جامعة كندية و (٤) كليات وأكثر من (١٨٠) طالب. وفى عام ١٩٩٧-١٩٩٨م تم اعتماد (١٠) مشروعات إضافية بتكلفة حوالي (١,٣) مليون دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات أخرى.(Barrow et al: 2003, 118)

وتوفر معظم مؤسسات التعليم العالي في الدول الثلاث معلومات لا حصر لها على مواقعها الإلكترونية عن كل ما يهم الطالب الدولي القادم لها؛ من معلومات مفصلة

عن استخراج أوراق الإقامة، البرنامج الذى يرغب في الالتحاق به، وعن ظروف المعيشة بهذه البلد، وعن البرامج المتاحة لإدماج الطالب بالحياة الجامعية بسهولة وسرعة، وعن المباني التعليمية وتجهيزاتها، ومتطلبات استيفاء البرنامج، ومدة البرنامج، وإحصائيات متعلقة بالطلاب الدوليين والطلاب المحليين وغيرها الكثير من المعلومات (مثال الموقع الإلكتروني لجامعة كاليفورنيا(University of California Website) .

ولدعم سياسة التبادل الطلابي بين الدول الثلاث تنظم الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا بالتعاون مع المكسيك سياسة مشتركة لتحفيز الطلاب على الدراسة بالخارج والتغلب على مشكلة اللغة - سواء الإسبانية بالنسبة للطلاب الأمريكيين في حالة دراستهم بالمكسيك، أو الإنجليزية في حالة دراسة الطلاب المكسيكيين بالولايات المتحدة الأمريكية- من خلال منح الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك فترات إقامة أطول للطلاب الدوليين بعد تخرجهم لمزيد من التدريب المهني المتعلق بمجال الدراسة الأكاديمية، من خلال برنامج التدريب العملي الاختياري Optional Practical Training (OPT)، وهذا البرنامج خاص بالطلاب الحاملين لفيزا الدراسة بالولايات المتحدة أو المكسيك F1(student) (U.S Citizenship and Immigration Services Website).

كذلك تفعل العديد من مؤسسات التعليم العالي بالدول الثلاث برامج للطلاب الدوليين لسرعة إدماجهم وسهولة الإجابة على استفساراتهم المرتبطة بالمؤسسة التعليمية الملتحقون بها. ويعد برنامج International Buddy Program (IBP) المفعل بجامعة مانيسوتا الأمريكية واحدًا من هذه البرامج حيث يقوم على (University of Minnesota IBP Website):

- أن يتم الاتصال والتفاعل بين الطلاب الحاليين والطلاب الدوليين الجدد.
- أن يتم إشراك الطلاب الدوليين الجدد ضمن مجموعات من بلدان أجنبية مختلفة.
- محاولة دفع الطلاب الدوليين الجدد للاشتراك بفاعلية في الأنشطة المفعلة داخل مبنى الجامعة.
- توضيح الاختلافات الثقافية سواء المعيشية أو الثقافية للطلاب الدوليين.

– إدماج الطلاب الجدد ضمن مجموعات احتفالية مجانية مع الطلاب الآخرين.

وتحديد خيارات للطالب من الدول التي تتوافر بها معايير عالية من إدارة المخاطر والسلامة تعد واحدة أخرى من السياسات المتبعة في تفعيل الحراك الطلابي بين دول النافتا، ففي جامعة كاليفورنيا الأمريكية يؤكد (University of California Website) Jean-Xavier وهو المدير التنفيذي للبرنامج التنفيذي للدراسة بالخارج أن لديهم قائمة ببعض الدول المستثناة من سفر الطلاب الراغبين للدراسة بالخارج وذلك تأكيدًا على سياسة وزارة الخارجية بشأن تحذيرات السفر إلى تلك البلاد.

بالإضافة إلى ما سبق، يقوم "اتحاد التعاون في مجال التعليم العالي بأمريكا الشمالية" Consortium for North American Higher Education Collaboration (CONAHEC)على تصميم برنامج التبادل الطلابي التابع لـه لكل من المرحلة الجامعية وطلاب الدراسات العليا، بما في ذلك الطلاب على مستوى الدكتوراه، ويغطي البرنامج جميع التخصصات الأكاديمية بالإضافة إلى خيارات للطلاب المهتمين بالدورات الدراسية الأكاديمية والتدريب أثناء العمل والتعليم التجريبي في الخارج. يقوم "CONAHEC" بحساب تكلفة الدراسة في الخارج للطالب ويجيز له إمكانية الحصول على المنح الدراسية والقروض لمساعدته في تخفيف بعض التكاليف، كما يسهل أيضًا (CONAHEC)، من خلال برنامجه المسمى ب "EDUCAMEXUS" وصول الطلاب ذوي الأصول الإسبانية الذين يعيشون في الولايات المتحدة الي الفرص التعليمية المناسبة لهم Consortium for North American Higher Education Collaboration (CONAHEC)Website).

وقد أدت هذه السياسات المتبعة من قبل الدول الثلاث إلى زيادة معدل الحراك الطلابي فيما بينها، ففي الوقت الذى تشير فيه أحدث التقارير أن إجمالي عدد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يقرب من المليون طالب (٩٧٤,٩٢٦) طالبًا في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م، يشكلون نسبة (١٠%) من عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية (IIE: 2015)، وصل عدد الطلاب المكسيكيين الدارسين بالولايات المتحدة الأمريكية نحو (١٤,٧٧٩) طالبًا في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ليزداد هذا

العدد بنسبة تغير بلغت (١٥,٤%) ليرتفع هذا العدد إلى (١٧,٠٥٢) طالبًا في العام ٢٠١٥/٢٠١٤م. وأيضًا ارتفع عدد الطلاب الأمريكيين الدارسين بالمكسيك من (٣,٧٣٠) طالبًا في ٢٠١٣/٢٠١٢م ليصل عددهم إلى نحو (٤,٤٤٥) طالبًا في ٢٠١٤/٢٠١٣م. بنسبة تغير وصلت (١٩,٢%) (Open Doors: 2015).

وأيضًا ارتفع عدد الطلاب الكنديين الدارسين بالولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ عددهم نحو (٢٧,٢١٧) طالبًا في العام الأكاديمي ٢٠١٤، وفى الوقت نفسه ارتفع عدد الطلاب الأمريكيين الدارسين بكندا ليصل عددهم إلى نحو (١٠,٧٨٨) طالبًا في نفس العام (Project Atlas 2015 Website).

حتى في حالة عدم قدرة بعض الطلاب الدوليين على استكمال دراستهم، حرصت الدول الثلاث على تهيئة السبيل لتكملة دراستهم ببلدهم الأم. والمثال على ذلك سعى الحكومة المكسيكية بالتعاون مع أكثر من (٤٠٠) مؤسسة تعليمية عليا عامة وخاصة تحت مظلة (The National Association of Universities and Higher Education Institutions (ANUIES "الرابطة الوطنية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي" (ANUIES)، لإنشاء The National Emerging University Program for the Culmination of Tertiary Studies "برنامج الجامعة الوطنية الناشئة لتكملة دراسات التعليم العالي" أو (PUENTES) وذلك لمعناه باللغة الإسبانية : (Programa Universitario Emergente Nacional para la Terminación de Estudios Superiores). وهو برنامج مؤقت في الفترة من (٢٠١٧-٢٠٢٠) لتسهيل تسجيل الطلاب المكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة - والذين قد يتم ترحيلهم في نهاية المطاف دون استكمال درستهم أو الذين يقررون مغادرة الولايات المتحدة طوعًا- في إحدى مؤسسات التعليم العالي المكسيكية لإنهاء دراستهم. وتم وضع حجر الأساس لبرنامج (PUENTES)في عام ٢٠١٥م بفضل جهد جماعي مشترك بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين وممثلي وزارة الشئون العامة للتعليم بالمكسيك (Santiago & Monica: 2020).

وتسعى اتفاقية (USMCA) مستقبلًا إلى إنشاء بنك لتنقل طلاب أمريكا الشمالية تدمجه مع جامعات الثلاث دول. وقد يكون هذا مشابهًا للجهود التي بذلتها (CONAHEC) على مدار السنوات العشر الماضية ولكنه أكثر توسعًا وارتباطًا بالجامعات (Garcia; et al.: 2021, 15).

٢/٢/٢ الحراك الأكاديمي Academic Mobility

يعزز الحراك الأكاديمي من التكامل الثقافي واللغوي في منطقة التعاون الإقليمي. ونظرًا لانخفاض مستوى الحراك الأكاديمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إذا ما قورن بمستواه بين الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية. لذلك تعمل الدولتين على دعم مجموعة من الإجراءات الثنائية منها مبادرة The Bilateral Forum on Higher Education Innovation and Research ، والمعروف دوليًا باختصاراته باللغة الإسبانية (FOBESII FOBESII Website) (FOBESII)والذى أسس بجهود من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشئون الخارجية المكسيكية. وقامت هذه المبادرة منذ يناير ٢٠١٤م بتأسيس فرق عمل من ممثلين من الجامعات، الصناعة، الحكومة، القطاع غير الربحي حتى يتثنى لهذه الفرق معالجة الموضوعات المرتبطة بما يلي(FOBESII Website):

- تشجيع الحراك الأكاديمي والطلابي
- تنمية القوى العاملة
- وضع إمكانات خاصة لمنطقة الحدود بين البلدين
- اكتساب لغة أجنبية
- البحث والابتكار

بالإضافة لما سبق توفر الثلاث حكومات برامج عديدة لدعم الحراك الأكاديمي (حراك الباحثين وأعضاء هيئة التدريس) فيما بينهم، ومن أمثلة هذه البرامج **برنامج فولبرايت البحثي**Fulbright Scholar Program التابع **لمجلس التبادل الدولي للباحثين**- وزارة الخارجية الأمريكية- الذى يقوم بتيسير تدفق الباحثين الأكاديميين ويؤكد

على أهمية التبادل الدولي في التعليم العالي، من خلال إرسال الأكاديميين والمتخصصين الأمريكيين حول العالم – ومن هذه البلاد كندا والمكسيك - وفى الوقت ذاته يجلب أكاديميين ومتخصصين دوليين إلى الولايات المتحدة الأمريكية (Fulbright Homepage).

وتتم إدارة هذا البرنامج في المكسيك من خلال The Commission for Educational Exchange between the United States and Mexico (COMEXUS) والمنح المقدمة للمكسيك تكون إما للتدريس أو للبحث العلمي أو لكليهما، وتتراوح فترة هذه المنح من ثلاث إلى تسعة أشهر، وتتركز البرامج المقدمة للمكسيك في تخصصات البيولوجي، مجال الأعمال، التربية، الخدمات البيئية، التاريخ، والعلوم السياسية. ومن الأسباب التي تعتمد عليها مؤسسة فولبرايت في تقديم منح متزايدة للمكسيك أن المكسيك بالإضافة إلى كونها تعد أكبر خامس دولة في الأمريكتين؛ فهي موطن لأكبر تعداد بشرى لمتحدثي اللغة الإسبانية، ولأنها واحدة من أكبر اقتصاديات العالم، ولأنه يربطها تاريخ طويل من التعاون في التعليم مع الولايات المتحدة الأمريكية (COMEXUS Website).

ومن أمثلة أحدث البرامج التي يقدمها برنامج فولبرايت البحثي للمكسيك هو **برنامج دراسات عن الولايات المتحدة الأمريكية** U.S. Studies Program الذي يقدم منح تدريسية مدتها خمسة أشهر من أغسطس ٢٠١٦م حتى ديسمبر ٢٠١٦م الذي يقدم للباحثين الأمريكيين الحاصلين على الدكتوراة؛ لتدريس بعض المقررات عن الولايات المتحدة الأمريكية باللغة الإنجليزية في بعض مؤسسات التعليم العالي المكسيكية مثل Instituto TecnolÓgico de México (ITAM) and Universidad Veracruzana and Universidad delas Américas (UDLAP).

أما بالنسبة لكندا فتعد Foundation for Educational Exchange between Canada and the United States والتي يشار اليها بأنها (Fulbright Canada)، وهي منظمة غير حكومية غير هادفة للربح تسعى لتوفير سبل التبادل الأكاديمي بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مجموعة متنوعة من البرامج

التي تشمل تخصصات عديدة ماعدا مجال التدريب الطبي فقط. ومن أمثلة برامج التبادل المتاحة للطلاب ما يلي (Fulbright Canada Homepage):

- Traditional Fulbright Student Awards;
- Fulbright- National Geographic Digital Storytelling Fellowships;
- Fulbright Foreign Language Teaching Assistant Program.

ومن أمثلة البرامج المتاحة للباحثين الأمريكيين بكندا:

- Visiting Research Chairs Program.

ويقدم برنامج فولبرايت أيضًا برنامج فولبرايت للطلاب المكسيكيين للدراسة بالمرحلة الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن للباحثين المكسيكيين التقدم على برامج "البحث لما بعد الدكتوراة" Post-Doctoral Research لإتمام أبحاثهم بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن أمثلة هذه البرامج (Fulbright in Mexico Website):

- Fulbright Foreign Language Teaching Assistant (FLTA);
- Fulbright Foreign Student Program;
- Fulbright Regional Network for Applied Research (NEXUS)
- Fulbright Scholar-in-Residence Program;
- Fulbright Visiting Scholar Program.

ويتيح البرنامج على الجانب الآخر للطلاب الأمريكيين الراغبين في دراسة مجال الأعمال التقدم للحصول على منح (Binational Business-internship)، كما يقدم للباحثين الأمريكيين منح بالمكسيك سواء لتدريس اللغة الإنجليزية أو في لإتمام المشروعات البحثية، من خلال مجموعة من البرامج، مثل : ( )http://eca.state.gov/fulbright/country/mexico:

- Fulbright Distinguished Awards in Teaching Program;
- Fulbright Specialist Program;
- Fulbright U.S. Scholar Program;
- Fulbright U.S. Student Program.

كما تسعى اتفاقية (USMCA) لإطلاق برنامج افتراضي لأعضاء هيئة التدريس يعمل على تحديد المؤسسات التي لديها فرص محددة لهم في أمريكا الشمالية لتدريس الدورات عبر الإنترنت وكذلك مطابقة احتياجاتهم مع جميع أعضاء هيئة التدريس في جميع أنحاء منطقة التعاون المهتمين بالتدريس في بلد آخر غير بلدهم (Garcia; et al.: 2021, 15).

٣/٢/٢ الحراك المهني

كجزء من جدول أعمال اتفاقية (NAFTA) لتعزيز التنقل المهني، تم إدراج ملحق الاتفاقية رقم (١٢١٠.٥)الذي يتضمن أحكامًا لتطوير المعايير المهنية المعادلة التي وقعت بين البلدان الثلاثة تحت ما يسمى The Mutual Recognition Aggreements (MRAs) "اتفاقيات الاعتراف المتبادل" في (12) مجالا، وتشتمل هذه الأحكام على جوانب عديدة من التعليم المهني والتدريب وإصدار الشهادات، بما في ذلك اعتماد الكليات والبرامج الأكاديمية، كما يوفر الملحق مخططًا لقواعد وآليات الاعتراف المهني الإقليمي. وتتمثل هذه المجالات في الطب وعلم النفس والطب البيطري وطب الأسنان، وفي المهن الهندسية، والتمريض، ومسح الأراضي، والهندسة الزراعية (Center for Educational research and Innovation , 2004) .

٤/٢/٢ الصبغة الدولية لمناهج التعليم العالي

تقوم العديد من مؤسسات التعليم العالي بالدول الثلاث بمراجعة مقرراتها التعليمية لتشمل أبعاد دولية؛ حيث تتضمن أحداث، ثقافات، أبعاد عالمية، بالإضافة إلى متطلبات لغة أجنبية لدراسة هذه المقررات. ومن أمثلة هذه المؤسسات ما قامت به جامعة مانيسوتا الأمريكية University of Minnesota من مراجعة مقرراتها التعليمية لتغطى أربعة محاور أساسية وهى البيئة، التنوع الثقافي، المنظورات العالمية،

والأخلاقيات العامة والمواطنة

(http://search.umn.edu/tc/index.php?q=international+curiculum&u=1&s=tc.).

ولقد كان لإحراز التقدم الملحوظ في اتفاقيات (MRAs) في تطوير وتنفيذ الاتفاقيات ثلاثية الأطراف في (١٢) مجالًا مهنيًا وبخاصة في مجالات المحاسبة والهندسة المعمارية تأثيره على التعليم العالي، وخاصة في المكسيك. على سبيل المثال، طُلب من المكسيك تغيير عمليات التأهيل والترخيص الخاصة بها من أجل الوصول إلى نفس المعايير المعمول بها في الولايات المتحدة وكندا وقد استلزم ذلك عملية طويلة شملت مفاوضات بشأن معايير المناهج الدراسية والاعتماد المؤسسي لضمان الاتساق وجودة التعليم، والتغييرات في اللوائح المنظمة، وإدخال الامتحانات وتقييم الخبرات ذات الصلة (Sa and Cavairia, 2011). كما أثرت اتفاقيات (MRAs) أيضًا على الولايات المتحدة وكندا من حيث معايير إصدار الشهادات المهنية، فلقد اتجهت كندا والولايات المتحدة إلى الاختبارات المهنية القائمة على الكفاءة في الحصول على شهادات المحاسبين، وفي مجال الهندسة المعمارية يُستخدم اختبار التسجيل المعماري الأمريكي "The U.S. Architecture Registration Examination" على نطاق واسع في كندا؛ حيث يختار المحترفون هذا الاختبار بديلًا عن الاختبار الكندي نظرًا لسلاسته (Roxas & et al.,2007). وتقوم هيئات مهنية متخصصة بتطوير (MRAs) في المهن من خلال تطوير أجندات التنقل المهني بين الدول الثلاث بشكل ملموس في شكل مذكرة تفاهم أو اتفاقيات عمل (Sa & Gaviria: 2012, 121).

٥/٢/٢ التعاون المؤسسي والنشاط البحثي المشترك

أكد (Jose Lever) منسق المكسيك بجامعة أريزونا الأمريكية University of Arizona أن مؤسسته ركزت جهودها على تطوير البحوث الثنائية المشتركة في المجالات التي لديها الكثير من القواسم المشتركة مع المؤسسات المكسيكية، مثل التكنولوجيا الحيوية، والعلوم البيئية، والمناخ، والصيدلة ومجالات أخرى كمجال الأعمال

ونقل التكنولوجيا والابتكار (*). وكذلك بناء شبكة من ممثلي الجامعات الأمريكية ومنها جامعة كاليفورنيا، وجامعة ولاية نيويورك مع مؤسسات التعليم العالي في المكسيك لمواجهة التحديات الإقليمية وتحديد أفضل الأماكن لإجراء البحوث حول هذه الموضوعات .(West: 2012, 9-10)

وتعتبر مؤسسة **الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك للعلوم** The United States-Mexico Foundation for Science (FUMEC) - التي تم انشاؤها في عام ١٩٩٣م في سياق مفاوضات اتفاقية NAFTA – كمؤسسة ثنائية غير ربحية تعمل على دعم التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة والمكسيك في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال الكشف عن المشكلات ذات الاهتمام المشترك وبخاصة المرتبة بمجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمكسيك. فتقوم FUMEC بإدارة المشروعات الممولة من قبل المؤسسات الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (FUMEC Website).

وتعمل **مؤسسة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك للعلوم** FUMEC على دعم مجالات التعاون في ثلاثة مجالات أساسية، وهي:

- التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.
- تنمية الموارد البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- في مجال الصحة والبيئة.

كذلك التعاون الثنائي بين نظام جامعة تكساس "The University of Texas System" ومركز المكسيك القومي للعلوم والتكنولوجيا Mexico's National Council of Science and Technology (CONACTY) الذي أسفر عن تأسيس برامج (Con Tex) في عام ٢٠١٦. وقد دعمت هذه المبادرة المشتركة

(*) أمثلة لبعض نتائج الأبحاث العلمية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على موقع جامعة أريزونا:

http://www.arizona.edu/search/google/mexico%20cooperation?query=mexico%20coo=peration&cx=017488205189097806253%3Ah_j_lbd-nb0&cof=FORID%3A9&sitesearch

الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي بين تكساس والمكسيك، وتوسيع الشراكات عبر الحدود، وتبادل المعرفة ذات الاهتمام المشترك لكلا البلدين. وقد اشتمل (11) برنامجًا من هذه البرامج على توفير منح وزمالات الدراسات العليا ومنح ما بعد الدكتوراه. ومن المقرر لهذه البرامج إنفاق (١٠٠٠٠٠) دولار على مدى(١٢شهرًا) لفرق البحث التعاونية ثنائية الجنسية التابعة لنظام جامعة تكساس والباحثين المقيمين في المكسيك. ويجب أن تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والرفاهية في المكسيك وتكساس. ويتم تقديم ما يصل إلى (٣٠) منحة للدراسات العليا سنويًا - تغطي الرسوم الدراسية، وتخصيص رواتب شهرية، وتغطية التأمين الصحي لمدة تصل إلى خمس سنوات - للمكسيكيين لمتابعة دراسات الدكتوراه في إحدى مؤسسات جامعة تكساس. بالإضافة إلى ذلك، يحصل باحثوا ما بعد الدكتوراه الذين يسعون إلى متابعة الأبحاث في مؤسسات نظام المكسيك أو جامعة تكساس على راتب سنوي وتأمين صحي لمدة تصل إلى (١٢) شهرًا (Alcocer et al.;2022, 166-167).

بالإضافة الي أمثلة التعاون الثنائي سابقة الذكر فهناك التعاون الثلاثي أو المتعدد الأطراف الذي تم تحقيقه في إطار منتدى التعاون الأمريكي المكسيكي تنائي الجانب في التعليم العالي والابتكار والبحث العلمي The U.S.–Mexico Bilateral Forum on Higher Education, Innovation, and Research (or FOBESII) ، ومن الأمثلة المحددة لذلك رابطة منح الجامعات الحكومية Association of Public Land Grant Universities (APLU)، والتي تضم أكثر من (٢٠٠) مؤسسة كأعضاء من الولايات المتحدة الأمريكية، و(٨) مؤسسات من كندا، و(٥) من المكسيك. ومثال آخر هو المنظمة البين أمريكية للتعليم العالي InterAmerican Orgaization for Higher Education (IOHE) والتي تضم أكثر من (٣٥٠) عضوًا، منهم أكثر من (٥٠) من المكسيك، وأكثر من (٢٠) من كندا، وأقل من (١٠) من الولايات المتحدة. منذ عام ٢٠١٠ تقوم منظمة(IOHE) بتنظيم مؤتمر الأمريكتين للتعليم الدولي The Conference of the Americas on International Education (Alcocer et al.;2022, 167).

٦/٢/٢ التعاون في أنشطة جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي

في بداية التسعينات بدأ صناع القرار في التعليم العالي بالمكسيك البحث عن نماذج عالمية يمكن الاستفادة منها في وضع التعليم العالي بالمكسيك على مسار جديد. وبناء على ذلك عقد العديد من المؤتمرات بين عامي ١٩٩٠م و١٩٩٣م بالمكسيك لمحاولة فهم التجارب الدولية الحديثة في مجالات تقويم، وتمويل التعليم العالي وكذلك أيضًا في مجالات دعم السياسات البحثية (Kent: 2002, 145).

ومع عقد اتفاقية NAFTA بين الدول الثلاث نصت الاتفاقية في بندها (1201) أنه "على الدول المشاركة في الاتفاقية أن تشجع الكيانات أو الأجهزة المتخصصة أن تشترك في تأسيس معايير مهنية معترف بها فيما يخص التراخيص وإصدار الشهادات من قبل مقدمي الخدمة المهنية (خدمات التعليم العالي)" مثل:

- التعليم (اعتماد المدارس أو البرامج الأكاديمية)
- الامتحانات

وتتعلق المعايير المتعلقة بالخبرات المهنية من حيث السلوكيات الأخلاقية، والتطور المهني، وإعادة التأهيل، والممارسات المهنية، والمتطلبات المعرفية المحددة، وكذلك معايير حماية المستهلك. وقد فوضت قضائيًا المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لممارسة هذه السلطة سواء على مؤسسات التعليم العالي (على سياسات القبول ومتطلبات التخرج)، وعلى الجمعيات المهنية (فيما يخص المناهج الدراسية، وإصدار الشهادات، والتراخيص، والاعتماد)، وأيضًا على وكالات الاعتماد الإقليمية. أما في المكسيك وبسبب ضعف المؤسسات المهنية بها وكذلك بسبب عدم وجود وكالات الاعتماد حتى وقت قريب؛ لذلك فمؤسسات التعليم العالي نفسها هي الموكلة بمراجعة هذه المعايير والتحكم بها(NAFTA Agreement, Article 1201) .

وتتطلب اتفاقية NAFTA من الدول الثلاث عقد مفاوضات مشتركة فيما يتعلق بهذه المعايير كل عامين، ولكنها لا تنص أيضًا على فرض جداول زمنية للتوصل إلى اتفاق مشترك. وبناء على ذلك فقد شكلت **مجموعات عمل ثلاثية** في (١٢) تخصص منها المحاسبة، الهندسة الزراعية، الهندسة المعمارية، طب الأسنان، الهندسة، القانون، الطب،

التمريض، الصيدلة، علم النفس، العلوم البيطرية. والهدف من هذه الفرق الثلاثية هو الوصول إلى اتفاقية اعتراف متبادل A Mutual Recognition Agreement (MRA)بشأن المعايير والشهادات المهنية التي من شأنها أن تيسر من الحراك للمهنيين عبر الحدود الثلاثة، وكذلك للعديد من الممارسات المهنية عبر الحدود، كما تتطلب اتفاقية NAFTA أيضًا من مجموعات العمل الثلاثية هذه أن تقدم توصيات دورية للمنظمات الحكومية بشأن التنسيق للمعايير والممارسات المهنية المختلفة (Barrow et al: 2003, 30).

وتأكيدًا على دور اتفاقية النافتا في دعم معايير الاعتماد الأكاديمي لدول النافتا، فلقد تم تأسيس لجان خاصة بالممارسة الدولية للمهنيين في المكسيك منذ عام ١٩٩٤م (Committees for the International Practice of Professions (COMPI)؛ حيث تشارك هذه اللجان العمل مع الجانبين الأمريكي والكندي حول الاعتراف المتبادل فيما بينهم بالشهادات العلمية. ونتيجة لذلك فلقد تبنت كليات الهندسة المكسيكية مجموعة من المعايير المماثلة للمعايير المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل، وبحلول عام ١٩٩٩م اعتمدت الهيئة المكسيكية لاعتماد كليات الهندسة (Mexico's Commission for Accreditation of School of Engineering) حوالي (١٧) برنامجًا مكسيكيًا مختلفًا للعلوم الهندسية.(https://www.conahec.org/)، كما أن هناك العديد من الجهود المبذولة في المكسيك لتعديل برامج الإعداد المهني بالجامعات لتشبه إلى حد كبير تلك الموجودة في الولايات المتحدة ومن ثم يبرز ذلك الإصلاحات التي تؤدي إلى قدر أكبر من التجانس بين البلدين (Robert and Amy: 2008, 293).

٧/٢/٢ التعاون في التعليم العالي عن بعد

تشترك العديد من مؤسسات التعليم العالي في تقديم خدمات التعليم العالي من بعد تغطى منطقة التعاون بين الثلاث دول، ومن أمثلة ذلك التحالف الافتراضي بين المؤسسات التعليمية لجامعات Stanford, Oxford, Yale and Princeton universities لتقديم مقررات عن بعد في تخصصات الفنون والعلوم؛ حيث يقدم هذا

النوع من التحالف مقررات دراسية عن بعد، وحلقات دراسية تفاعلية، وبرامج وسائط متعددة، كما أنه يزود مشتركيه بالعديد من المواقع المختلفة لشبكة المعلومات التي تتيح وصلات للبحث عن المعلومات المختلفة بالإضافة إلى اتاحة محاضرات مسجلة يمكن لمستخدمي هذه المواقع الرجوع اليها (http://news.stanford.edu/pr/00/alliance104.html).

ومن أبرز الأمثلة الأخرى لبرامج التعليم عن بعد برنامج (Telesecundaria) وهو برنامج مكسيكي أنشأ منذ بدايته لطلاب المناطق النائية بالمكسيك، ومنذ عام ١٩٩٣م اتسع نطاق هذا البرنامج ليشمل طلاب كندا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا عبر الأقمار الصناعية(Telescundaria website).

٨/٢/٢ جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم التعاون

اتسع نطاق عمل العديد من المنظمات الدولية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. لم يعد تركيز هذه المنظمات دعم الباحثين للدراسة بالخارج وانما امتد ليشمل التربية والتبادل الدوليين. من أبرز هذه المنظمات رابطة المعلمون الدوليون Association of International Educators (NAFSA)(أنشأت رابطة المعلمين الدوليين في عام ١٩٤٨م تحت مسمى الرابطة القومية لمرشدي الطلاب الأجانب National Association of Foreign Students Advisors (NAFSA) ، وتم تغيير اسمها إلى رابطة المعلمين الدوليين Association of International Educators ولكن ظل الاحتفاظ باختصار مسماها كما هو تيمنًا بماضيها المشرف في مجال العمل الدولي .(http://www.nafsa.org/Learn_About_NAFSA/History)

ويعتبر معهد التعليم الدولي The Institute of International Education (IIE) - الذى أسس منذ عام ١٩١٩م، ويدعم من خلال مكتب الشئون الثقافية والتعليمية بوزارة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٧٢م- واحدًا من المؤسسات الداعمة لصانعي القرار التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالشئون الدولية، وذلك من خلال ما يقدمه المعهد من معلومات تفصيلية عن الطلاب الوافدين من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في شكل تعدادات سنوية ترصد أعدادهم، تغييراتهم النسبية، معلومات

عن بلدهم الأم، اختياراتهم التفضيلية لمجالات الدراسة، مصادر دعمهم المالي، ترتيب الجامعات الأمريكية حسب اختيارات الطلاب الدوليين لها. (The Institute of International Education (IIE) Website).

كما يقدم المعهد أيضًا بيانات عن الطلاب الأمريكيين الدارسين بالخارج من حيث أعدادهم، وبيانات ومعلومات عن البلاد التي يفضلها الطلاب الأمريكيون للدراسة بها، اختياراتهم التخصصية للدراسة. ويقوم المعهد بنشر جميع هذه البيانات في صورة تقارير سنوية أطلق عليها **تقارير الأبواب المفتوحة** وذلك منذ عام ١٩٥٤.

ومثال آخر شبكة (HeinOnline) التي تعتبر مصدرًا يحتوي على آلاف المجلات الأكاديمية والقانونية، ويتيح تغطية كاملة للوثائق الحكومية، مثل: القوانين الأمريكية العامة، وقانون الولايات المتحدة، والسجل الفيدرالي، وقانون اللوائح الفيدرالية، وتقارير الولايات المتحدة، وغير ذلك الكثير. والمستندات المتاحة به عبارة عن ملفات (PDF)قائمة على الصور وقابلة للبحث بالكامل مع توفير إمكانية الطباعة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات قوية وسهلة الاستخدام .(HeinOnline Homepage)

وفى كندا ظهرت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية والتي برز دورها في دعم التعاون الإقليمي بين دول NAFTA ، ومن هذه المنظمات The Canadian University Service Overseas (CUSO) (www.ucanwest.ca/Study-in-**Canada**.), The World University service of Canada (WUSC)(http://**wusc**.ca), the Inter-American Organization for Higher Education (IOHE) (http://www.oui-iohe.org/) and the Canadian Bureau of International Education (CBIE) (http://**cbie**-bcei.ca)، ومثال لإبراز دور مثل هذه المنظمات في كندا ما قام به المكتب الكندي للتعليم الدولي (CBIE) من تقديم اقتراحات على ثلاثة مستويات: مؤسسات التعليم العالي ، ومستوى الحكومات، ومستوى القطاع الخاص لدعم سياسة التعاون الإقليمي في التعليم العالي (Barrow et al.: 2003, 108-109):

وأهم الاقتراحات التي قدمها المكتب الكندي للتعليم الدولي (CBIE) على مستوى مؤسسات التعليم العالي لدعم تدليل التعليم الكندي ما يلي:

- إدراج التدويل كهدف عام ضمن مهام كل المؤسسات التعليمية.
- تأسيس عملية مراجعة البرامج التعليمية لضمات وملاءمتها للتدويل.
- تأسيس سياسة تنظيمية للنسبة المئوية لعدد الطلاب الأجانب الدارسين بكندا تبعًا لبلدهم الأم.
- مراجعة كل مصادر التعلم المتاحة لضمان مشاركتها في البحث العلمي الدولي.
- أن يكون التوظيف لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بناء على الخبرة الدولية وتأسيس منظومة للمكافآت التي تقيم العمل الدولي.
- مراجعة البرامج التي تمكن الطلاب الدوليين بكندا ليصبحوا أعلى كفاءة.
- تأسيس أليات لزيادة عدد الطلاب الكنديين الذين يحصلون على خبراتهم التعليمية خارج كندا.
- مراجعة كافة الجدارات المؤسسية اللازمة للنشر العلمي الدولي.

أما على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات فلقد اقترح المكتب الكندي للتعليم الدولي(CBIE) ما يلي:

- المزيد من التطوير لبرامج المنح الدراسية للطلاب الدوليين.
- دعم مكتب للتنسيق الدولي في مجال تبادل الاتفاقيات.
- المزيد من الدعم المالي للبحث العلمي والدراسة لأعضاء هيئة التدريس الذين يسعون لتطوير خبراتهم الدولية.
- تحسين خدمات المعلومات في الخدمات الدبلوماسية الكندية وخاصة فيما يتعلق بفرص الدراسة بكندا.
- توفير آلية مبسطة لمنح التراخيص للطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة بكندا.
- تبنى التدويل كغرض جوهري في التعليم الكندي.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فلقد افترض مكتب (CBIE) محورين أساسيين على مؤسسات القطاع الخاص أن تعمل عليهما:

- ✓ ضرورة توافر مؤسسات خاصة تقوم بتقديم قروض تعليمية وذلك حتى تشارك في دعم برنامج التبادل التعليمي بين كندا والدول المجاورة لها.
- ✓ الحاجة إلى مشاركة المؤسسات الخاصة في الأعباء المالية وكذلك الفائدة الراجعة من تبادل الطلاب وكذلك الباحثين في المجالات البحثية المرتبطة بالاهتمامات التجارية لهذه الشركات سواء على المدى القصير أو البعيد.

كما تتضمن أجندة التعليم العالي في أمريكا الشمالية وفق اتفاقية (USMCA)التأكيد على عقد قمة أولية للتعليم العالي في أمريكا الشمالية والتي يمكن أن تصبح في النهاية قمة دورية متكررة. فالتداعيات الاقتصادية في أمريكا الشمالية قد تكون من الأسباب القوية لعقد اجتماع قمة متكرر، خاصة وأن التعليم العالي يمكن أن يعزز دوره فيها بشكل حاسم، من خلال تقديم حلول للتحديات المجتمعية الكبرى. ولتطوير هذه القمة، سيكون من الضروري إشراك المنظمات الرئيسة في الحوار؛ حيث يمكن أن يشمل المشاركون جامعات كندا وجامعة (U15) كندا)؛ AAU,APLU, AASCU,ACE,CONAHECبالولايات المتحدة) و ANUIES و FIMPES (بالمكسيك) (Fernando et al.: 2021,14)

٩/٢/٢ الاتصال بالشبكات والهيئات الدولية التي تدعم التعاون الدولي والإقليمي في التعليم العالي

تشترك العديد من مؤسسات التعليم العالي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في العديد من الشبكات الدولية المعنية بتدويل ودعم التعاون الإقليمي في التعليم العالي ومنها الرابطة الدولية للجامعات International Association of Universities (IAU) (IAU Member Organizations Website).

بالإضافة إلى ذلك تنشر جميع مؤسسات التعليم العالي بالدول الثلاث المعلومات المتعلقة بها عبر بعض الشبكات الإلكترونية مثل شبكة (https://www.wes.org) (World Education Services (WES التي تقدم معلومات ووصلات مباشرة عن

العديد من المؤسسات التعليمية على مستوى العالم منها وصلات مباشرة خاصة بالتعليم العالي ومؤسساته في منطقة أمريكا الشماليةWES Regional Education Links بدولها الثلاث.

وتعتبر معظم مؤسسات التعليم العالي الأمريكية والكندية أعضاء أيضًا في **American Association of Universities (AAU)**في الوقت الذي لم تشترك بها أي مؤسسة تعليمية مكسيكية. ولكن تم مؤخرًا قبول اشتراك عضوية أربع جامعات مكسيكية في Association for Public and Land Grant Universities (APLU) (APLU Website) التي يشترك بها عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي الكندية والأمريكية. وتشترك كل من منظمتي (AAU)و (APLU) في التأكيد على المبادئ الآتية بين أعضائها(https://www.wes.org/ewenr/researchAmerica.asp?country=38):

- مبادئ القيادة
- مبادئ المشاركة
- الدعوة للبحث العلمي المشترك
- توسيع نطاق المهمات والبعثات التعليمية لأعضائها على المستويات المحلية والدولية والإقليمية.

ومثال آخر لذلك منظمه **Inter-American Organization for Higher Education (IOHE)**، وهي منظمة غير ربحية تسعى إلى تحقيق الأهداف التعليمية الأساسية، من خلال أنشطة التعاون مع جامعات الأمريكتين، وتلتزم المنظمة بتعزيز مساهمات التعليم العالي في التنمية المستدامة لتنمية شعوب الأمريكتين، كما تشارك في تطوير روابط التعاون والتضامن بين أعضائها، وتحقيق الانسجام والتكامل بين الأمريكتين، من خلال التعاون الجامعي، وتحسين التفاهم بين الثقافات. وتوفر المنظمة العديد من البرامج، منها على سبيل المثال: (Inter-American Organization for Higher Education Website).

- برنامج **The College of the Americas (COLAM)** (كلية الأمريكتين) وهدفه الرئيس هو تعزيز التعاون، وتقوية الروابط الجامعات في الأمريكتين، من خلال التدريب والبحث في البلاد الأمريكية، وتطوير الجمعيات الوطنية على أساس المبادئ المتفق عليها في الأمريكتين، وهي المساواة والجودة والملاءمة والكفاءة.
- برنامج **The University Institute for Leadership and Management (IGLUE)** المعهد الجامعي للقيادة والإدارة" الذي يسعى إلى تعزيز التطوير المؤسسي للجامعات، من خلال دمج مختلف التغييرات وآليات التعلم التنظيمية والمهنية على حد سواء؛ مما يعود بالنفع على البعد الإنساني والجودة والملاءمة الاجتماعية والتفاعل في التعاون المؤسسي، والهدف الرئيس هو التعزيز المهني، من خلال تدريب القيادات الجامعية وتنمية مهارات صناع القرار في التعليم العالي بدول أمريكا اللاتينية.
- برنامج "CAMPUS" الذي يهدف إلى إنشاء روابط تعاونية بين أعضائه من الجامعات داخل الأمريكتين، كما يهدف إلي تنمية التضامن، وتعزيز التكامل بينهم، من خلال التعاون الجامعي، وتحسين التفاهم بين الثقافات.

ومثال آخر لمثل هذه الشبكات "EducationUSA "وهي شبكة عالمية تضم أكثر من (٤٠٠) مركز استشاري مدعوم من قبل مكتب الشئون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية، وتعمل شبكة "EducationUSA" بنشاط على الترويج للتعليم العالي في الولايات المتحدة حول العالم، من خلال تقديم معلومات دقيقة وشاملة وموضوعيه عنه، كما توفر معلومات عن الفرص التعليمية في الولايات المتحدة، وتقوم بتوجيه الطلاب المؤهلين، وتعينهم على كيفية الوصول إلى هذه الفرص بشكل أفضل، بالإضافة الي العديد من الأنشطة الأخرى في مجال التعليم العالي (EducationUSA Website).

كما توفر شبكة "EduPASS" معلومات للطلاب الدوليين الراغبين في متابعة دراساتهم العليا في الولايات المتحدة، ومنها المعلومات المتعلقة المرتبطة بما يلي (Edupass website):

- اختيار الجامعات والتقدم إليها، وكيفية إتمام ذلك.
- تكلفة التعليم في الولايات المتحدة.
- موارد المساعدات المالية للطلاب الدوليين.
- أنواع محركات البحث الموفرة للمنح الدراسية، والمعلومات الأكاديمية.
- معلومات عن التأشيرة والهجرة.
- قوائم المنح والقروض للطلاب الدوليين.
- معلومات عن ضرائب الدخل.
- المعلومات التي يحتاج الطالب إلى معرفتها حول الدراسة، والعيش في الولايات المتحدة.

كما توفر وكالة المشورة الدولية International Advising Agencyمن خلال مقرها الرئيس في كندا والمكسيك المعلومات المساعدة للطلاب الراغبين في الحصول على درجة جامعية، أو دراسات عليا في الخارج؛ حيث تقدم الوكالة المساعدة/المشورة في اختيار الكلية، والتطبيقات المرغوبة، والترجمات اللغوية، وتقديم المساعدات المالية في كندا، والدعم العام، من خلال التحقيق في سوق التعليم، يمكن للوكالة تلبية احتياجات الأفراد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما تفيد الوكالة طلاب أمريكا اللاتينية الذين يبحثون عن مؤسسة داخل الولايات المتحدة، التي يمكنها تلبية احتياجاتهم وتكاليفهم، وما إلى ذلك لتعليمهم العالي، وتقدم الوكالة بشكل أساسي المساعدات المالية، ممثلة في منح دراسية وموارد مالية للطلاب المكسيكيين International Advising Agency Website).

تم التفاوض على اتفاقية (NAFTA)ودخلت حيز التنفيذ في فجر عصر الإنترنت الاستهلاكي، ولم تتضمن أحكامًا لمعالجة الانضباطات المتعلقة بالتجارة الرقمية؛ لذلك

حدد الكونجرس أهدافًا تفاوضية رئيسة في اتفاقية التجارة الحرة لعام ٢٠١٥ بشأن التجارة الرقمية في السلع والخدمات، وشملت الأهداف المعاملة المتساوية للسلع والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونيًا، وحماية البيانات عبر الحدود؛ وبناء على ذلك يهدف الفصل الخاص بالتجارة الرقمية في اتفاقية (USMCA) وبشكل عام إلى تعزيز التجارة الرقمية، والتدفق الحر للمعلومات، وضمان شبكة إنترنت مفتوحة، وفي حين أن غالبية الالتزامات المتعلقة بالتجارة الرقمية موجودة في الفصل الخاص بالتجارة الرقمية، فهناك أحكام ذات صلة في فصول أخرى، بما في ذلك الخدمات المالية وحقوق الملكية الفكرية والاتصالات (Villarreal: 2024, 21).

لتحقيق الاتصال الشبكي الرقمي على مستوى الدول الثلاث، نص فصل التجارة الرقمية لاتفاقية USMCA على مجموعة من الأمور الداعمة منها (Angeles & Ian: 2020, 27):

- ✓ ضمان المعاملة غير التمييزية للمنتجات الرقمية.
- ✓ حظر القيود المفروضة على تدفق البيانات عبر الحدود ومتطلبات توطين البيانات.
- ✓ حظر متطلبات الكشف عن التعليمات البرمجية المصدر أو الخوارزمية أو نقلها؛ باعتبارها شرط الوصول إلى الأسواق، مع بعض الاستثناءات.
- ✓ حظر الرسوم الجمركية، أو الرسوم الأخرى على المنتجات المنقولة إلكترونيًا.
- ✓ مطالبة الأطراف الثلاثة بوضع قوانين لحماية المستهلك عبر الإنترنت، ووضع إطار قانوني بشأن الخصوصية.
- ✓ تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني والاستراتيجيات القائمة على المخاطر، وتوافق المعايير القائمة على التنظيم الإلزامي في مكافحة مخاطر الأمن السيبراني.
- ✓ حظر فرض المسئولية عن الأضرار التي تلحق بمقدمي خدمات الإنترنت ومستخدمي المعلومات المخزنة، أو المعالجة، أو المنقولة، أو الموزعة، أو

المصنوعة المتاحة، من خلال الخدمة الإلكترونية، مع استبعاد مسئولية مزود خدمة الإنترنت عن انتهاك حقوق الملكية.

- ✓ تشجيع نشر البيانات الحكومية المفتوحة بتنسيق يمكن قراءته آليًا؛ ومن ثم إتاحته للاستخدام العام.

١٠/٢/٢ الربط الشبكي الإلكتروني لتوفير المعلومات

من أكبر الشبكات الإلكترونية التي تربط بين عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي في التعليم العالي بأمريكا الشمالية، هو اتحاد التعليم العالي بأمريكا الشمالية The Consortium for North American Higher Education Collaboration (CONAHEC). وCONAHEC هي عبارة عن شبكة إلكترونية غير ربحية -مقرها جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية– تضم ما يقرب من (١٨٠) مؤسسة للتعليم العالي من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، كما تضم أيضًا مجموعة مختارة أخرى من المؤسسات من أجزاء أخرى من العالم، وقد أسست هذه المنظمة الإلكترونية في سياق زيادة التكامل الاقتصادي والتفاعل بين الثقافات لمساعدة مؤسسات التعليم على التعاون في تطوير البرامج والفرص التعليمية؛ لكي يؤدى ذلك إلى النجاح المستمر للتعاون الإقليمي فيما بينهم، كما تسعى هذه الشبكة إلى تعزيز مجتمع التعليم العالي في أمريكا الشمالية، وعلاقته مع الشركاء الدوليين، من خلال تعزيز التنسيق بين أعضائها والشركات التابعة لها. وتدعم هذه الشبكة الإلكترونية أعضائها أيضًا، من خلال توفير مجموعة متنوعة من المنتديات التي تتيح لممثلي أعضائها اللقاء والتفاعل وتطوير المشروعات التعاونية.

وتقدم (CONAHEC) في أجندة عملها العديد من الاقتراحات لدعم التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الدول الثلاث منه:

- تقديم اقتراحات للثلاث حكومات فيدرالية (حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) بتأسيس لجنة دائمة ثلاثية لأمريكا الشمالية تدعم البنية التحتية،

والتوجه الاستراتيجي، وكذلك التمويل اللازم للعديد من المبادرات المتعلقة ببرامج تعزيز التعاون في التعليم العالي بأمريكا الشمالية.

- مزيد من التطوير للبرامج الحالية الخاصة بالحراك في التعليم العالي بأمريكا الشمالية للارتفاع بمستويات الحراك الطلابي والأكاديمي لمستويات أعلى من الحالية وبقدر أعلى من المرونة.
- وضع آلية مشتركة تعزز ضمان جودة المؤسسات التعليمية والاعتراف بالبرامج المعادلة بين الدول الثلاث.
- إنشاء صندوق دعمي أو آليات مادية تعاونية بين الدول الثلاث لتشجيع ودعم البحوث التعاونية في أمريكا الشمالية.
- تطوير الأطر التوجيهية والبنية التحتية لدعم وتوسيع التعاون بين الكليات والجامعات وقطاع الأعمال.
- تعزيز أهمية اكتساب اللغة الثانية والثالثة لجميع الطلاب بأمريكا الشمالية.
- وضع آلية يتم من خلالها التأكيد على ضمان الجودة والاعتراف بشهادات المهارات للمهن والوظائف الفنية حتى يتم دعم الحراك المهني بأمريكا الشمالية.
- مراجعة لوائح الهجرة لما بعد ١١سبتمبر في البلدان الثلاث ودراسة تأثير ذلك على مستقبل الحراك في أمريكا الشمالية.
- وضع مقترح وتصور ثلاثي لتأسيس وانتشار مراكز لدراسات أمريكا الشمالية تقدم منح دراسية وبحوث تعاونية مشتركة حول العلاقات بين الدول الثلاث.

توظف أوجه التعاون الإقليمي السابقة بين دول النافتا مداخل التعاون الإقليمي الثلاث، المدخل الوظيفي والمدخل التنظيمي والمدخل السياسي ولا تركز على أحدها فقط. فيعد كل من **برنامج أمريكا الشمالية للحراك في التعليم العالي، وبرامج فولبرايت البحثية** التي تغطى دول النافتا الثلاث، والتعاون فيما يتعلق بمعايير جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بمثابة نماذج تطبيقية للمدخل الوظيفي. ويعد **الربط الشبكي بين مؤسسات التعليم العالي** لدول النافتا، من خلال WES Regional Education Links وكذلك

(CONAHEC)بالإضافة إلى جهود **رابطة المعلمون الدوليون** (NAFSA) وجهود **معهد التعليم الدولي** (IIE)، وغيرها تعد أمثلة تطبيقية للمدخل التنظيمي. أما فيما يخص المدخل السياسي، فتمثل كل من اتفاقية النافتا ومبادرة (FOBESI) بين دول التعاون أبرز الأمثلة لتوظيف هذا المدخل.

بالإضافة إلى جميع البنود السابق تناولها للتعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الدول الثلاث تقترح دراسات متنوعة منها دراسة (Sergio A. et al., 2023) التي تقترح عدة خطوات من المتوقع تطبيقها على أرض الواقع والتي قد تساهم في المشاركة الأكاديمية الأكثر استراتيجية وشمولية خلال السنوات القليلة المقبلة منها (Sergio et al.:2023, 186-187):

- ✓ إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الثنائي أو الثلاثي وعلى الحراك الطلابي، من خلال إدراج ذلك في السياسة العامة.
- ✓ صياغة استراتيجيات الحلزون الثلاثي بين صناع السياسات ورجال الأعمال والأوساط الأكاديمية لتشجيع تطوير المشروعات الأكثر أهمية.
- ✓ إنشاء بنية تحتية تمويلية طويلة الأجل تشرك القطاع الخاص في توفير التمويل بالإضافة إلى دعم المستويات المختلفة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات للبحث والابتكار وتكوين الموارد البشرية.
- ✓ تدفع الشراكة بين دولتين- مثلًا على سبيل المثال- على توسط الشركات الكندية التي لها فروع في المكسيك والشركات المكسيكية التي لها فروع في كندا، بتعزيز العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث لتحديد التدريب والابتكار الذي يحتاجه القطاع الخاص في كلا الطرفين، من خلال إنشاء اتحادات ثنائية القومية.
- ✓ توسيع ميزانيات المنح الدراسية والبحثية في المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي المهتمة على مستوى الولايات والمستوى الفيدرالي.
- ✓ النشر والترويج والإعلان، من خلال وسائل الإعلام الرقمية ووسائل الإعلام والإذاعة والاتصالات بين المؤسسات وجهًا لوجه والمؤتمرات والندوات

ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث والمجلات العلمية والمنتديات الأكاديمية عن الاستراتيجيات والفرص الجديدة مثل استراتيجية (FOBESII-C) الجديدة ٢٠٣٠ بين كندا والمكسيك.

- ✓ إنشاء برامج تهدف إلى تحديد وتنفيذ أفضل الممارسات لإضفاء الطابع المهني على مسئولية الجامعات.
- ✓ إنشاء فرق عمل معنية بتحذيرات الأمن والسفر مع أعضاء من الجامعات المختلفة.
- ✓ تحديد المجالات التقنية التي تعتبر استراتيجية في مجالات عمل الرؤية الجديدة للقدرة التنافسية واعتماد وترخيص هذه المجالات.
- ✓ السعي لكي تكون جميع هذه المبادرات مستدامة.

وتسعى اتفاقية(USMCA) إلى تعزيز وعي أكبر بخطط التعليم العالي والتقدم في أمريكا الشمالية، من خلال الشراكة والتواصل بشكل منهجي، من خلال وسائل الإعلام المعترف بها، مثل قنوات "Chronicle of Higher Education" و Inside " Higher Education" و"‘‘‘ University World News. "وتعد الجهود التي تبذلها الجامعات الكندية، و(U15) ، و(ANUIES)، و(AAU)، و(CONAHEC) للتنسيق حول أجندة التعليم العالي في نصف الكرة الغربي، بمثابة فرصة استراتيجية لمزيد من المواءمة بين مصالح الدول الثلاث (Garcia; et al.: 2021,18).

يتضح من العرض السابق أن التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا تمثل في عدة جوانب غطت هذا التعاون بشكل متكامل قد تمثلت في: الحراك الطلابي، والحراك الأكاديمي، والحراك المهني، والصبغة الدولية لمناهج التعليم العالى، والتعاون المؤسسي والنشاط البحثي المشترك، والتعاون في أنشطة جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالى في الثلاث بلاد، والتعاون في التعليم العالي عن بعد، وجهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم التعاون الإقليمي، والاتصال بالشبكات والهيئات الدولية التي تدعم التعاون الدولي والإقليمي في التعليم العالي، والربط الشبكي الالكتروني لتوفير المعلومات.

ثالثًا: التحليل الثقافي للتعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا

تعتمد التجمعات الإقليمية عمومًا على أسس جغرافية وثقافية واقتصادية وعلى القرب التجاري. حيث يسعى مفهوم الإقليمية الذي تتبناه الدول في منطقة معينة إلى تشكيل سياسات مشتركة من قبل الدول الأعضاء في نفس المنطقة، من خلال تشكيل اتحاد سياسي مشترك (Denata, H, Luthfiani, N. and Zahro, F., 2023, 134) . ومن ثم شكلت العوامل الثقافية دورًا مهمًا في تشكيل اتفاقيات التجارة الحرة؛ حيث تتضمن الاتفاقيات التجارية التفاوض بين الأطراف الذي يتأثر بهذه العوامل مثل العامل التاريخي والاجتماعي والجغرافي والاقتصادي والسياسي.

1/3 العامل التاريخي

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) – امتدادًا لاتفاقية التجارة الحرة FTA)بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية لتشمل المكسيك – حيث دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٤، في المقام الأول باعتبارها اتفاقية لإزالة القيود المفروضة على التجارة والاستثمار (Malliaris, Kondonassis & Parakevopoulos: 2008, 13). تعتبر الثمانينات بمثابة عامل تسريع رئيس للجهود الرامية إلى زيادة التجارة العالمية؛ حيث شهدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT)، التي سبقت منظمة التجارة العالمية (WTO)، أكثر جولاتها طموحًا من المفاوضات التجارية خلال جولة أوروجواي التي بدأت في عام ١٩٨٦. ومع مشاركة (١٢٣) دولة في المفاوضات، تم إحراز تقدم هام فيما يتعلق بالتبادلات التجارية عبر الوطنية في الصناعات مثل الزراعة والمنسوجات، بالإضافة إلى التجارة في الخدمات، واحترام الملكية الفكرية، وتدفقات رأس المال عبر الحدود. ولقد جاء ذلك كله كرد فعل على عدم صلاحية النموذج التنموي الذي تقوده الدولة بمفردها في أجزاء عديدة من العالم، وهو ما دفع العديد من حكومات دول العالم إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها والبحث عن استراتيجيات بديلة لتحفيز النمو الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، قام الرئيس رونالد ريغان بتطبيق العديد من أفكار السوق الحرة التي انبثقت عن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

وفى أمريكا اللاتينية، أصبح استبدال تدخل الدولة في الاقتصاد بالسوق الحرة وسيلة لمعالجة أزمة الديون، كما في المكسيك. ونتيجة لذلك ونظرًا لأن الرئيسين الأمريكي والمكسيكي في تلك الفترة كانا متوافقين أيديولوجيًا ومتقبلين لفكرة إنشاء منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية.

وفي عام ١٩٨٦ دخلت الولايات المتحدة وكندا في مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة ثنائية بينهما التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٩. والتي تضمنت أحكامًا بشأن تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة؛ ومن ثم مثلت التجارة في الخدمات الأساس الذي بنى عليه لاحقًا أسس بنود الـ NAFTA وكذلك USMCA.

فالأساس المنطقي الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) يقوم على الاستنتاجات القياسية التاريخية الدولية لنظرية التجارة التي تدعي أن التجارة الحرة تسمح بالتخصص وفقًا للميزة التنافسية. علاوة على ذلك، تستفيد جميع البلاد المشاركة، من خلال التخصص والتجارة. بمعنى آخر، تعمل التجارة الحرة على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والنمو (Kondonass & Malliaris: 1996, 31).

٢/٣ العامل السياسي

إن شيوع فكرة "بناء أمة" Nation Building بين دول التعاون الثلاث؛ حيث اقترحت الحكومة الأمريكية منذ الثمانينات إقامة علاقة جديدة بين دول أمريكا الشمالية للتدرب على المشروع الأمريكي بأن يكون لهذا التكتل تأثير أكبر في الاقتصاد العالمي، بمعنى آخر، استندت هذه الفكرة إلى الاتجاه التجاري والسياسي الذي عملت الولايات المتحدة على تعزيزه لاحقًا في اتفاقيات للتجارة الإقليمية مثل اتفاقية نافتا في عام ١٩٩٤. وقد مثلت تلك الاتفاقيات التي صممتها الولايات المتحدة بمثابة رد سياسي على عملية التكامل الاقتصادي التي قامت بها المجموعة الأوروبية (Rodrigo & Argelia; 2014, 177)

٣/٣ العامل الجغرافي

يؤثر العامل الجغرافي في تشكيل اتفاقيات التجارة الحرة؛ حيث تميل البلاد التي تشترك في حدودها الجغرافية إلى تكوين اتفاقيات تجارة حرة مع بعضها البعض. فالسبب

الرئيس لتشكيل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك هو قربها الجغرافي بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية المشتركة (Publie Le, 2023)؛ **حيث** تؤكد أدبيات الجغرافيا الاقتصادية إلى أن تأثيرات الموقع تكون أقوى بكثير عندما تكون هناك روابط جغرافية بين الدول المتعاونة؛ حيث تكون التكاليف الحدية للمؤسسات المنشأة أقل عندما تكون الدول قريبة (Wall: 2002,4) . ومن ثم يعد العامل الجغرافي من أوائل العوامل المؤثرة والدافعة والميسرة لوجود مثل هذا التكتل الاقتصادي.

٤/٣ العامل الاقتصادي

استلهمت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) من نجاح الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي كان يطلق عليها سلفًا الاتحاد الأوروبي. فلقد ألغت المنظمة الأوروبية التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء فيها؛ مما أدى إلى زيادة التجارة فيما بينها. وبالمثل، كان واضعو اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) يأملون في زيادة التجارة في أمريكا الشمالية ومن ثم تم إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة في عام ١٩٨٨، ووسعت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) بشكل أساسي أحكام تلك الاتفاقية لتشمل المكسيك، والتوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن الاتفاقية في أغسطس ١٩٩٢، ووقعها زعماء البلاد الثلاثة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٢. وتم التصديق على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) من قبل المجالس التشريعية الوطنية للدول الثلاث في عام ١٩٩٣ ودخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٤ (Encyclopedia Britannica, 2024) .

ولقد سعت الدول الثلاث إلى دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينهم على أساس توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات ومنها (التعليم العالي)، ودعم تنمية وتقدم الدول الثلاث.

حيث يُنظر للحراك الدولي سواء للطلاب أو للأكاديميين بالإضافة إلى مبادرات البحث والتعليم المشترك بين دول التعاون الثلاث على أنها طرق مثمرة لتطوير علاقات جيوسياسية وعلاقات اقتصادية أوثق بينهم، فلقد كان هناك تحول واضح من التحالفات للأغراض الثقافية إلى الأغراض الاقتصادية. ويصدق هذا بشكل خاص على المستوى

الإقليمي؛ حيث تحاول البلدان تحقيق أهدافها إقامة تحالفات اقتصادية وسياسية مع جيرانها، من خلال زيادة أنشطتهم التعليمية الوطنية على أساس إقليمي، وبالتالي ينظر إلى هذه التحالفات على أنها وسيلة لتطوير تعاون أوثق سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي للحصول على ميزة تنافسية (Knight: 2004,23-24)

ونظرًا لاهتمام الدول الثلاث بإمكانية تصدير التعليم لتحقيق منفعة اقتصادية؛ لذلك سعت إلى تطوير اتفاقيات التجارة الإقليمية التي توفر لوائح من شأنها أن تساعد على تقليل الحواجز أمام التجارة في محاولة لزيادة الجانب التجاري في التعليم العالي عبر الحدود؛ حيث مثّل التعليم أحد بنود التجارة في الخدمات سواء في اتفاقية NAFTA أو USMCA.

كذلك الاعتقاد بالرؤية العميقة للعلاقة بين (الجودة) في التعليم العالي والتعاون الإقليمي؛ حيث يدعم التعاون الإقليمي جودة المؤسسات التعليمية من ناحيتين : (Night:2000,2)

- ✓ القيمة المضافة أو الاختلاف النوعي الذي يحدثه التعاون الإقليمي في التعليم العالي.
- ✓ جودة الأفراد واستراتيجيات التعاون الإقليمي.

بالإضافة إلى الشركات عبر الوطنية تميل إلى دعم اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) معتقدة أن تخفيض التعريفات الجمركية من شأنه أن يزيد من أرباحها؛ حيث إن الاتفاقيات تخفض أو تلغي الرسوم والتعريفات الجمركية (حيث تعتبر الرسوم هي نوع من الضرائب المفروضة على العناصر المشتراة خارج البلاد أما التعريفة الجمركية هي نوع آخر من الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات)؛ ومن ثم تزيد من أرباحها.

وعلى الطرف الآخر تتزايد أهمية اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) للعلاقات الاقتصادية الإقليمية، من خلال المنافسة الجيوسياسية المتزايدة مع الصين في ظل تأثيرات وباء كوفيد-١٩؛ حيث تدور هذه المنافسة حول ما إذا كانت الصين قادرة على تطوير الاقتصاد الأضخم والأكثر إبداعًا على مستوى العالم في هذا

القرن، مع ما يصاحب ذلك من براعة عسكرية، أو ما إذا كانت الولايات المتحدة، والغرب على نطاق أوسع، سوف تحتفظ بقيادتها وديناميكيتها الاقتصادية. وتؤدي هذه التوترات إلى وجود دعوات متنامية لتقليل اعتماد أمريكا الشمالية اقتصاديًا على الصين، كما سلط الوباء الضوء على أهمية توسيع وتعميق التعاون الإقليمي داخل أمريكا الشمالية لضمان حيوية وسلامة الاقتصاد واستدامته في المنطقة. (Meltzer: 2021, 1)ومن ثم فالتعاون الإقليمي في التعليم العالي، من خلال USMCA يعد بمثابة أداة حقيقية لتحقيق ذلك.

يتبين من التحليل الثقافي للتعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا؛ أن جملة العوامل الثقافية متمثلة في العامل التاريخي والسياسي والجغرافي والاقتصادي كانت بمثابة دوافع حقيقية لوجود مثل هذا النوع من التعاون الإقليمي في التعليم العالي، كما أدي التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين الدول الثلاث إلي زيادة أواصر التفاعل والترابط بينهم.

رابعًا: التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي

١/4 مدخل تاريخي للتعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي

عرفت مصر الابتعاث للخارج منذ عهد (محمد على) في أوائل القرن التاسع عشر، وقد قامت الحكومات المتعاقبة بعد ثورة (٢٣ يوليو) بزيادة عدد البعثات لمختلف دول العالم؛ للانفتاح على العالم الخارجي في مجال العلوم والتكنولوجيا وتبادل الخبرات؛ ومن ثم تم إنشاء إدارة معنية بشئون البعثات، هي الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي (سليم & خيري: ٢٠٠٥، ٣٦٨). يقع قطاع الشئون الثقافية والبعثات على قمة هرم الهيكل الوظيفي لوزارة التعليم العالي بمصر، ويقوم هذا الجهاز بتحديد العلاقات المصرية التعليمية مع الدول الأخرى، ويعمل على تنميتها وفق حاجات وإمكانيات مصر. ويتشكل هذا الجهاز من الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي، والإدارة العامة للعلاقات الثقافية، والإدارة المركزية لشئون الطلاب الوافدين: (Culture Affairs and Missions Sector Website:)

١/١/4 الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي

تقوم الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي بتنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بتخصيص البعثات الداخلية، وبعثات الإشراف المشترك للجامعات المصرية، ومراكز البحوث، بالإضافة إلى المهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ لإجراء بعض البحوث في الجامعات الأجنبية، كما تقوم بإعداد خطط الإيفاد، والإشراف العلمي والمالي على الدارسين، ورعايتهم، وكذلك متابعة التمثيل الثقافي المصري في الخارج، ويتبع الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي ثلاث إدارات عامة، وهي: الإدارة العامة للإشراف المالي ورعاية المبعوثين، الإدارة العامة للإيفاد والإشراف العلمي، والإدارة العامة للعلاقات الثقافية.

- **الإدارة العامة للإشراف المالي ورعاية المبعوثين**

وتقوم الإدارة العامة للإشراف المالي ورعاية المبعوثين بالمهام التالية:

- رعاية المبعوثين، من خلال المكاتب الثقافية بالخارج، أو المراكز الثقافية إن تواجدت في البلد مقر الدراسة.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة بصرف جميع المستحقات المالية للمبعوثين؛ طبقًا للائحة المالية، كما تقوم برعاية المبعوثين وأسرهم بالداخل والخارج.

مطالبة الأعضاء الممتنعين عن العودة، والمخالفين لمواد قانون البعثات وضامنيهم، بجميع المبالغ التي صرفت عليهم بالخارج.

- **الإدارة العامة للإيفاد والإشراف العلمي**

وتقوم هذه الإدارة من خلال الإدارات الفرعية التابعة لها والمتمثلة في إدارة الخطة، إدارة الإيفاد، إدارة الإشراف العلمي، إدارة طلبة الإشراف، وإدارة المعادلات بالآتي:

- تختص إدارة الخطة بالإعداد لخطة الإيفاد، ومخاطبة الجامعات ومراكز البحوث؛ لمعرفة متطلباتها من البعثات الخارجية والداخلية، والإعلان عن البعثات الخارجية في الصحف اليومية، وقبول أوراق المتقدمين لها، وعرضها

على اللجان العلمية المتخصصة، والتي تفاضل بين المتقدمين للبعثة، واختيار أفضلهم.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للمرشحين على منح شخصية أو تمويل خارجي، وكذلك الإشراف على الطلاب المصريين الذين يدرسون في الخارج على نفقتهم الخاصة في كافة مراحل التعليم، وتقديم ما ييسر لهم دراستهم من خدمات وتسهيلات.
- وتختص إدارة الإيفاد بالحجز بالجامعات الأجنبية لأعضاء البعثات واتخاذ اللازم نحو تسفيرهم.
- كما تختص إدارة الإيفاد- من خلال العرض على اللجنة التنفيذية للبعثات- باعتماد الإجازات الدراسية التي تمنحها الجامعات والوزارات للعاملين بها، والحاصلين على منح أجنبية مقدمة للدولة، أو منح شخصية وتعمل على تسفيرهم.
- تقوم إدارة الإشراف العلمي الخارجي بمتابعة أعضاء البعثات والإجازات الدراسية، وإرسال التقارير الدراسية الخاصة بهم، والتي ترد من الجامعات الأجنبية إلى الجهات الموفدة لهم، واتخاذ إجراءات إنهاء البعثة لمن يتعثر في دراسته.
- وتقوم إدارة طلبة الإشراف بالمتابعة الدراسية للطلاب الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة تحت إشراف البعثات بالخارج، ورفع الإشراف العلمي عن الذين يتعثرون في دراستهم.
- كما تقوم إدارة المعادلات بمعادلة الشهادات التي يحصل عليها الدارسون بالخارج بمثيلاتها من الشهادات المصرية، بعد العرض على لجان المعادلات المتخصصة.

- **الإدارة العامة للتمثيل الثقافي**

وتقوم الإدارة العامة للتمثيل الثقافي بالتعرف الثقافة المصرية، من خلال الأنشطة المختلفة التي تتم من خلال المكاتب والمراكز الثقافية المصرية بالخارج، وتعتبر الإدارة حلقة الوصل بين المراكز الثقافية بالخارج وبين الجهات المختلفة بمصر، كذلك تقوم بمتابعة الأنشطة الثقافية والإعلامية التي تقدمها المراكز الأجنبية في مصر، ويبلغ عدد المراكز والمكاتب الثقافية ثلاثون مكتبًا ومركزًا موزعة في مختلف عواصم العالم (http://www.mohe-casm.edu.eg/Main_menu/Central_management/Missions/Tamseel_Sakafi.jsp).

(

٢/١/4 الإدارة العامة للعلاقات الثقافية

تُحدد العلاقات الثقافية التي ترتبط بها مصر مع عدد كبير من دول العالم- من خلال الاتفاقيات الثقافية- الإطار العام في كافة مجالات الثقافة والتعليم؛ حيث تقوم الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بالإعداد للاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين مصر ومختلف دول العالم، ودراسة الاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين الجامعات المصرية والهيئات الأجنبية والعمل على تقنينها، وينبثق عن هذه الاتفاقيات العديد من البرامج التنفيذية التي تمتد فترة تتراوح بين عامين أو ثلاثة، يتحدد من خلالها وسائل وطرق وأساليب التعاون وآلياته، كما تحدد أيضًا هذه الإدارة عدد المنح المتبادلة بين الطرفين، وما يتعلق بذلك من شروط وأوضاع مالية، وكذلك استقدام الأساتذة المشرفين الأجانب، وتسفير الأساتذة المصريين لمتابعة الدارسين على القنوات العلمية. وتقوم الإدارة العامة للعلاقات الثقافية بتجسيد هذا العمل على أرض الواقع، من خلال عمل عدة إدارات فرعية، وهي:

- إدارة المؤتمرات
- إدارة الوفود
- إدارة الاتفاقيات
- إدارة الخبراء الأجانب والإشراف المشترك
- إدارة التعاون الفني

٣/١/4 الإدارة المركزية لشئون الطلاب الوافدين

تختص الإدارة المركزية لشئون الطلاب الوافدين بالاشتراك في وضع سياسة قبول الطلاب الوافدين بالجامعات والمعاهد المصرية ومتابعة تنفيذها في ضوء السياسة العامة للدولة، كما تقوم بإجراء الاتصالات الآزمة مع السفارات المصرية بالخارج والسفارات المعنية بالداخل ووزارة الخارجية للتنسيق بكل ما يتعلق بالطلاب الوافدين. وتشتمل هذه الإدارة على إدارتين فرعيتين هما: الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين، والإدارة العامة للأنشطة الطلابية.

وتعنى الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين بإلحاق الطلاب بالجامعات الحكومية المختلفة وبالمعاهد المتوسطة والعليا سواء للحصول على الدرجة الجامعية الأولى أو للالتحاق بالدراسات العليا، أو الحاقهم بالمركز التعليمي للغة العربية التابع للإدارة(*) وإلحاقهم بالكليات المختلفة للدراسة على سبيل الاستماع أو جمع المادة العلمية، كما تقوم أيضًا بإجراءات قيد الطلاب المرشحين من قبل حكوماتهم على منح طبقًا للبرامج التنفيذية بين مصر ومختلف دول العالم أو طبقًا للمنح المقدمة من اللجنة الفرعية بوزارة الخارجية المصرية وما يتبع ذلك من محاولات لتوفير التيسيرات للطلاب الوافدين لمواصلة مسيرتهم التعليمية بمصر مع صرف مبالغ شهرية لهم طبقًا لقيمة المنحة الواردة ببرنامج كل دولة.

(*) أنشأ المركز التعليمى للغة العربية للطلاب الوافدين فى عام ١٩٦٤م وذلك لنشر اللغة العربية وتعليمها للطلاب الوافدين الناطقين بغيرها، ومساعدتهم على بلوغ المستويات الدراسية المتخصصة والحديثة التى تؤهلهم للإلتحاق بالكليات والمعاهد المصرية، وإعداد البرامج الدراسية المتخصصة، والإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية للطلاب الوافدين، إعداد دراسات صيفية لتدريس اللغة العربية لمن يرغب من الطلاب الوافدين، وإعداد برامج توجيهية خاصة عند وصول الطلاب مصر لتعريفهم بالبلاد من خلال المحاضرات والأفلام والرحلات وغيرها. ويقوم المركز بإجراء امتحان مبدئى لتحديد مستوى المتقدمين لدراسة اللغة العربية، ويتم توزيعهم وفقًا لنتائج هذا الإمتحان على سبعة مستويات وهى (وتمهيدى A1, A2,B1,B2,C1, C2) وتعتمد نتيجة الإختبار النهائى فى هذه المستويات على قياس أداء الطالب وفقًا للمهارات الإستماع والتحدث والقراءة والكتابة والتفاعل والمشاركة. ويمكن للراغبين فى الدراسة بأحد برامج المركز التعليمى للغة العربية للطلاب الوافدين القيد بهذه البرامج من خلال المكاتب والمراكز الثقافية المصرية بالخارج والمركز التعليمى نفسه وأيضًا من خلال التمثيل الدبلوماسى لبلد الطالب الوافد بالقاهرة (http://www.mohe-casm.edu.eg/static_data/arabic_learn/arabic_top.jsp)

ومن خلال الإدارة العامة للأنشطة الطلابية يتم رعاية الطالب اجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا من خلال خطط عمل سنوية متكاملة، يمكن للطالب الوافد من خلالها ممارسة جميع أنواع الأنشطة الاجتماعية، الثقافية والفنية، والرياضية. ولقد قامت الإدارة بإنشاء أندية للطلاب الوافدين في القاهرة والإسكندرية لتحقق لهم الاستقرار النفسي والجو الاجتماعي الملائم للمشاركة في الأنشطة المختلفة الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية المختلفة بالإضافة إلى الأنشطة السياحية المختلفة.(http://www.mohe-casm.edu.eg/Main_menu/Students_Activities/sakafywfany.jsp).

٢/4 مجالات التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي

تشجع الحكومة المصرية على إقامة علاقات بين المؤسسات التعليمية الأجنبية والمحلية وكذلك دخول استثمارات أجنبية في مؤسسات التعليم العالي وبالأخص الخاصة منها. وتتخذ هذه العلاقات ثلاثة أشكال أساسية إما شراكة رمزية تعتمد على استشارة الإدارة الأجنبية الشريكة في أمور تخص إدارة الجامعة المحلية، أو في صورة علاقة إشراف رسمي؛ حيث تلتزم المؤسسة التعليمية الشريكة بتطوير ومتابعة برامج دراسية معينة أو البرنامج الأكاديمي بالكامل للجامعة المحلية، وأخيرًا في صورة ارتباط عميق يتخذ شكل حراك برامج أو تراخيص، واعتماد شهادات أو منح شهادات مزدوجة، هذا مع وجود مشاركة جزئية من أعضاء هيئة تدريس أجانب أحيانًا (زيتون: ٢٠١٣، ٢٠).

تتمثل مجالات التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين مصر وغيرها من البلدان في أربعة مجالات، وهي الاتفاقيات الثقافية، الطلاب الوافدون، المنح الدراسية، والتدريب .

١/٢/4 الاتفاقيات الثقافية

وتصنف الاتفاقيات الثقافية في مجال التبادل العلمي في مصر إلى ثلاثة أنواع (سليم، وخيرى: ٢٠٠٥، ٣٦٦)، وهي:

- الاتفاقيات ذات الأهداف العامة، التي تعني بتوثيق العلاقات التعاونية بين الطرفين الموقعين عليها في المجال الثقافي والتعليمي على عمومه. ولكل اتفاق ثقافي برنامج تنفيذي يحدد تفاصيل المعاملات المالية وتوقيت التنفيذ وغير ذلك من التفاصيل.

- الاتفاقيات الشارعة، التي تنعقد بين عدد من الدول ويترتب عليها الإسهام في إقرار قاعدة معينة، ومن أمثلتها الاتفاق الخاص بإنشاء اليونسكو في ١٦ نوفمبر ١٩٤٥.
- الاتفاقيات المعقودة لغرض خاص، وتتناول نقطة بذاتها من أوجه التعاون الثقافي أو العلمي أو التكنولوجي.

ومن أبرز الاتفاقيات الإقليمية الأساسية التي تشترك بها مصر: الشراكة المصرية الأوروبية Egypt-Eu، و اتفاقية الجافتا The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) ، و اتفاقية الكوميسا Common Market for East and South Africa Agreement (COMESSA).

- **الشراكة الأوروبية المصرية Eu-Egypt Association Agreement (EEAA)**

بدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومصر منذ عام ١٩٩٥م رغبة في دفع العلاقات الاقتصادية، بخاصة في تنمية التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي. وأسفرت المفاوضات في نهايتها عن توقيع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في يونيو ٢٠٠١م ودخل الاتفاق حيز التنفيذ منذ يونيو ٢٠٠٤م (http://eeas.europa.eu/egypt/eu-egypt_agreement/index_en.htm). وبموجب هذه الشراكة تأسس اتفاق مشاركة بين مصر من جانب ومملكة بلجيكا، ومملكة الدانمارك، وجمهورية المانيا الاتحادية، والجمهورية اليونانية، مملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، وأيرلندا، والجمهورية الإيطالية، ودوقية لوكسمبرج العظمى، ومملكة هولندا، والجمهورية النمساوية، والجمهورية البرتغالية، والجمهورية الفنلندية، ومملكة السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، وأطراف المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب – والتي يشار اليها في الاتفاقية بالدول الأعضاء - ، والجماعة الأوروبية، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب- والتي يشار اليها في الاتفاقية بالجماعة من جانب آخر.

ويعد هذا النوع من الشراكة تعاونًا اقليميًا يركز على تنمية البنية الأساسية الاقتصادية، والبحث العلمي والتكنولوجي، والتجارة الإقليمية البينية، والشئون الجمركية، الشئون الثقافية ، والمسائل البيئية (EEAA- الباب الخامس – المادة ٦٠، ص ٢٥)، ففي مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، نصت المادة (٤٣) من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية أن هذا النوع من التعاون يهدف إلى تشجيع إقامة صلات وثيقة بين المجتمعات العلمية لدى الطرفين وبخاصة من خلال: نفاذ مصر إلى برامج البحث والتطوير في دول الجماعة، ومشاركة مصر في شبكات التعاون اللامركزي ، وتعزيز التوافق بين التدريب والبحث، تقوية طاقات البحث في مصر، تحفيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا الحديثة (EEAA- الباب الخامس ـ المادة ٤٣، ص ٢٠).

- **اتفاقية الجافتا The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA)**

اصبحت اتفاقية الجافتا في حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٨م وتمثل هذه الاتفاقية المظلة التي تهيمن على كل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وباقي البلاد العربية. وتشمل اتفاقية الجافتا سبع عشرة دولة، وهي: مصر، البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن(World Trade Organization: 2005, 10-11) .

- **اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA**

في ديسمبر عام ١٩٨١م تم التوقيع على اتفاقية منطقة تجارة تفضيلية Preferential Trade Area (PTA) بين دول شرق وجنوب أفريقيا والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٨٢م، ونتيجة للنجاح الذى حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء بها تطوير التعاون فيما بينهم وذلك بإقامة سوق مشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا.

وكخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الإفريقية تم توقيع هذه الاتفاقية في ديسمبر ١٩٩٤م لتحل السوق المشتركة محل لشرق وجنوب أفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية (PTA). وقد انضمت مصر إلى هذه الاتفاقية في مايو ١٩٩٨م ليصبح عدد الدول المشاركة بها عشرين دولة، وهى: مصر، أنجولا، بوروندي، جزر القمر،

جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي (Ministry of Trade and Industry, Egypt Website)، وتسعى الكوميسا إلى (About COMESA Website):

- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء؛ وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عملية التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذلك التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون في خلق مناخ مواتٍ للاستثمار المحلى والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

الاتفاقيات الدولية السابقة التي ترتبط بها مصر مع جيرانها في محيطها الإقليمي تقوم في أساسها على التعاون في الأنشطة الاقتصادية المتفق عليها، وإن اشتملت بعض بنودها على مجالات للتعاون تخص التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن البنود المتعلقة بالمجال العلمي بنود عامة غير مفعلة ببرامج تنفيذية زمنية تترجم على أرض الواقع. بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات تعقد وزارة التعليم العالي- من خلال قطاع الشئون الثقافية والبعثات سنويًا- اتفاقيات مباشرة للتعاون مع وزارات التعليم في عدد من الدول، فضلًا عن الاتفاقيات الثنائية وبروتوكولات التعاون المشترك بين الجامعات والمعاهد العليا المصرية ومثيلاتها في الدول المختلفة. ولقد بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية بين الجامعات المصرية وبين الجامعات والمعاهد في مختلف دول العالم في الفترة من ١٩٩٧م حتى ٢٠٠٤م نحو (٧٠٩) اتفاقية موزعة بين (٢٥٢) اتفاقية مع دول أوروبية، و (١٩٢) اتفاقية مع دول عربية، و(١٥٨) اتفاقية مع دول أسيوية، و(٥) اتفاقيات مع دول أمريكا الجنوبية (سليم

& خيرى: ٢٠٠٥، ٣٧٠)، وجدول (٢) بين مثالًا للاتفاقيات الثنائية التي وقعت بين بعض الجامعات المصرية وبعض الجامعات والمعاهد العلمية من دول اليابان، أمريكا، فرنسا، المانيا، الصين، السودان، إيطاليا، ليبيا، اليمن، عمان، ماليزيا، الهند، أثيوبيا، لبنان، وكازاخستان في عام ٢٠١٣م فقط.

جدول(٢) يوضح أحدث الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول أخرى في أنشطة التعاون في التعليم العالي

مسلسل	الدولة	الجامعة المصرية	الجامعة الاجنبية	المدة	المجال	تاريخ اعتماد أ.د.الوزير
١	اليابان	جامعة المنوفية كلية العلوم	جامعة كيوشو باليابان	عام واحد	تبادل طلابي	٢٠١٣/٢/١١
٢	اليابان	جامعة الاسكندرية كلية العلوم	جامعة كيوشو باليابان	عام واحد	تبادل طلابي	٢٠١٣/٢/١١
٣	امريكا	جامعة القاهرة كلية الزراعة	جامعة ماما شوستس لوبك	٥ سنوات	هندسة طبية وتكنولوجيا	٢٠١٣/٢/١١
٤	المانيا	جامعة اسيوط كلية تربية رياضية	جامعة مجدبرج كلية العلوم الاجتماعية والانسانية	غير محددة	تبادل طلابي	٢٠١٣/٢/١١
٥	فرنسا	جامعة الاسكندرية كلية السياحة والفنادق	المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة	٣ سنوات	تبادل أعضاء التدريب والطلبة	٢٠١٣/٢/١١
٦	ايطاليا	جامعة المنصورة	جامعة نابولي فيدريكو	٣ سنوات	علوم زراعية	٢٠١٣/٢/١١
٧	ماليزيا	جامعة المنيا	جامعة تكنولوجي مارا	٣ سنوات	تنظيم دورات ومؤتمرات حول البحث العلمي	٢٠١٣/٢/١١

٨	السودان	جامعة المنصورة	جامعة بحري	٤ سنوات	تبادل أساتذة وطلاب	٢٠١٣/٢/١١
٩	ليبيا	جامعة الاسكندرية	جامعة قاريون بنغازي	٥ سنوات	تبادل طلابي	٢٠١٣/٢/١٠
١٠	اليمن	جامعة المنصورة	جامعة سبا	٤ سنوات	طب - علوم انسانية - آداب - علوم - اقتصاد واعمال	٢٠١٣/٢/١١
١١	عمان	جامعة عين شمس كلية الحقوق	كلية البريمي الجامعية	٥سنوات	القانون	٢٠١٣/٢/١١
١٢	الهند	جامعة طنطا	مجموعة راجر جاناي للمؤسسات الهندية	٣ سنوات	تبادل أعضاء بحثية التدريب	٢٠١٣/٢/١١
١٣	اثيوبيا	جامعة الاسكندرية	جامعة اديب ابابا	٥ سنوات	تبادل أعضاء التدريب والطلبة	٢٠١٣/٢/١١
١٤	لبنان	جامعة قناة السويس	الجامعة اللبنانية	٢ سنة	زيارات طلاب	٢٠١٣/٢/١١
١٥	كازاخستان	جامعة الاسكندرية كلية الزراعة	كلية البيولوجي والبيوتكنولوجي جامعة الغارابي كازاخ القومية	٣ سنوات	أنشطة بحثية	

Source:
http://www.mohecasm.edu.eg/Main_menu/Culture_exchange/2013/2013.jsp.

٢/٢/4 الحـــــــراك الطلابي

معظم الطلاب الدوليين في مصر من بلاد المنطقة العربية، ويفد الطلاب من بلاد أخرى لمصر مثل ماليزيا لعدد محدود جدًا من البرامج مثل الصيدلة والطب. ويأتي هؤلاء الطلاب إلى مصر في ظل ترتيبات للتعاون الدولي وقعتها الحكومة المصرية والتي تتضمن في بعض الحالات تقديم منح دراسية، ومعظم هذه المنح تختص بها جامعة

الأزهر وتقدمها للطلاب من البلاد الإسلامية. وشكل عدد الطلاب الدوليين بمصر عددًا ضئيلًا جدًا لا يزيد عن (١,٣ %) من مجموع حالات القيد بالتعليم العالي بمصر في العام الأكاديمي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، ويسجل أكبر عدد من حالات القيد للطلاب الدوليين بجامعة الأزهر (٣٨%)، تليها الجامعات الخاصة (٣١%)، مع توزيع النسبة المتبقية بين الجامعات الحكومية والمعاهد العليا الحكومية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي & البنك الدولي :٢٠٢،٢٠١٠-٢٠٣).

وتوفر بعض مؤسسات التعليم العالي على صفحتها الرسمية الإلكترونية بعض المعلومات المساعدة للطلاب الوافدين مثل جامعة القاهرة التي تعرض لطلابها الوافدين عبر صفحتها الإلكترونية.(http://cu.edu.eg/ar/International_student_services) مميزات الدراسة في جامعة القاهرة، ومعلومات مبسطة عن المكتب الذي يتولى رعاية الطلاب الوافدين، وكذلك بعض اللوائح الجديدة للوافدين.

وتؤكد بعض الدراسات إلى أنه لا توجد سياسة واضحة ومحددة للحراك الطلابي للطلاب المصريين في المراحل الجامعية المختلفة (European Commission, TEMPUS: 2010, 9).

٣/٢/4 الحـــــــــراك الأكاديمي

تؤكد بعض التقارير الرسمية أن هناك جهدًا مبذولًا؛ لتعزيز حراك الخريجين المصريين؛ لتشجيعهم على ضمان الحصول على درجات علمية عليا من الخارج، وكذلك جذب الطلاب الدوليين لبعض البرامج؛ حيث يشار إلى برنامج تمبس تحت رعاية الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم؛ لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشبكات الدولية، وكذلك على تعزيز الحراك إلى أوروبا(http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/egypt_en.php).

ويأخذ الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين من والى مصر أشكالًا متنوعة منها القصير والبعيد المدى، وبعثات ما بعد الدكتوراة، وزيارات للأساتذة، والتدريب والتطوير والتشاور. وقد انخفض عدد المبعوثين المصريين من الجامعات

الحكومية للخارج من (٢٥١) بعثة في عام ٢٠٠٠م إلى (٧٤) بعثة فقط في عام ٢٠٠٤م (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي & البنك الدولي :٢٠١٠، ٢٠٤)

٤/٢/4 الربط بالشـــــــــــبكات الإقلـــــــــيمية

ترتبط القليل جدًا من المؤسسات التعليمية والبحثية في مصر ببعض الشبكات الإلكترونية الإقليمية مثل **مركز البحوث العربية والإفريقية African and Arab Research Center (AARC)**(http://www.aarcegypt.org/) الذي يعد شريكًا في **مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا Council for the Development of Social Science Research in Africa (CODESRIA) (**CODESRIA Website) وهو واحد من الشبكات الإقليمية الإفريقية التي تضم عددً كبيرًا من المراكز البحثية والتعليمية.

بتفحص أوجه التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين مصر والدول المحيطة بها يلاحظ أن أوجه التعاون الإقليمي في التعليم العالي تركز بشكل أساسي على توظيف بعض أوجه المدخلان الوظيفي والسياسي للتعاون في التعليم العالي. ففيما يتعلق بالمدخل السياسي، فتعد الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية التي تبرمها مصر والتي لا يشكل التعليم بها إلا القدر الضئيل تجسيدًا لذلك المدخل، كما يمثل الحراك الأكاديمي والطلابي بين مصر والدول المحيطة أوضح الأمثلة على توظيف جوانب محدودة من المدخل الوظيفي للتعاون الإقليمي في التعليم العالي، كما يلاحظ أيضًا عدم وجود أمثلة تطبيقية لتفعيل المدخل التنظيمي بجوانبه العديدة.

خامسًا: الإجراءات المقترحة لزيادة التعاون المصري الإقليمي في التعليم العالي

في ضوء مراجعة الباحثتان للإطار النظري، ومن خلال التعرف على واقع التعاون الإقليمي بين مصر والدول الأخرى وبناء على سعى الباحثتان للاستفادة من خبرة دول النافتا في هذا المجال، يمكن بلورة إجراءات الاستفادة بناء على مجموعة الأسس التالية:

- إن التطورات التي تحدث بالدول المتقدمة -كمثال دول النافتا- من شأنها أن تشكل حافزًا للدول النامية - مثل مصر- للسعي نحو إنشاء تكتلات اقتصادية وتعليمية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.
- إن تعميق مفهوم التعاون الإقليمي للتعليم العالي يواكب الاتجاهات العالمية نحو شراكة أعمق من المنظور الاقتصادي لتشمل جانب التعليم العالي والبحث العلمي بين الدول في المحيط الإقليمي.
- إن التعاون الإقليمي في مجمله- ولا سيما من خلال أنشطة التعليم العالي المختلفة- يزيد من فرص تحسين العلاقات الدولية بين مصر وجيرانها.
- إن التعاون الإقليمي في التعليم العالي يزيد من الفرص التنافسية لمؤسسات التعليم العالي لجميع دول التعاون.
- إن العائد الاقتصادي للتعاون الإقليمي في التعليم العالي يسهم في ازدهار اقتصاديات الدول المتعاونة فيه بشكل غير مباشر.
- إن التعاون الإقليمي في التعليم العالي يقدم حلولًا فعالة للعديد من المشكلات التي تواجه التعليم العالي في مصر ومنها مشكلة التمويل.
- إن تعدد مداخل التعاون الإقليمي في التعليم العالي وتنوع أوجه التعاون التي تجسد هذه المداخل بين دول النافتا يتيح إمكانية الاستفادة منها في مصر في ضوء التوجهات الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية لنظام التعليم العالي المصري.

وبناء على ما سبق وضعت الباحثتان مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل التعاون الإقليمي في التعليم العالي بين مصر ودول المنطقة والتي تتمثل في:

١/٥ التخطيط للتعاون الإقليمي في التعليم العالي

- على الرغم من جهود بعض مؤسسات التعليم العالي المصرية بمحاولة دراسة أوضاع الطلاب الوافدين في مصر(*)، إلا أن ذلك غير كاف فلابد من وجود

(*) مثال: قيام جامعة عين شمس بعقد ملتقى سنوى مع الطلاب الوافدين منذ ٢٠١٤م.

خطة شاملة واضحة لأهداف التعاون في التعليم العالي تقوم على التنسيق ليس فقط بين مؤسسات التعليم العالي في مصر وإنما تضم أيضًا جميع الوزارات المعنية بالكامل كوزارة التعليم العالي، وزارة المالية، وزارة الخارجية، وزارة التربية والتعليم، وزارة القوى العاملة والهجرة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الصحة، وزارة التعاون الدولي، ووزارة التنمية لوضع مخطط شامل وخطة متكاملة لاستقطاب الطلاب الوافدين لمصر.

- ضرورة أن تشتمل الخطة الموضوعة لتعاون مصر الإقليمي في التعليم العالي على أوجه متنوعة ومتعددة تغطى كافة المداخل- الوظيفي والتنظيمي والسياسي- التي تشكل هذا التعاون.
- ضرورة أن تتضمن اتفاقات مصر الدولية والإقليمية بنود محددة للتعاون في التعليم العالي، فاتفاقية (NAFTA) تتضمن بنود محددة للتعليم العالي في فصلها الثاني عشر، وعلى مصر والدول المشاركة في الاتفاقات أن تلتزم بتطبيق تلك البنود وفق التصور المنصوص عليه والبرامج الزمنية المحددة لذلك.
- وضع خريطة علمية لجميع الجامعات المصرية يتحدد فيها أبرز الإمكانات المتاحة بكل منها سواء إمكانات علمية أو بيئية ثقافية تتفق واتجاهاتها البحثية والعمل على تصميم برامج للتعاون الإقليمي تتفق وتلك الإمكانات وربط هذه الخريطة العلمية ببنود اتفاقات التعاون الإقليمي لمصر.
- على مؤسسات التعليم العالي في مصر أن تستفيد من جهود أصحاب المصالح ومنهم بعض مؤسسات المجتمع المحلى والخريجين في تنفيذ خططها للتعاون الإقليمي، فالخطط الاستراتيجية الموضوعة سواد لتدويل أو أقلمة التعليم العالي بمصر يجب أن تتخطى مرحلة الحراك الطلابي بكثير.
- أن يتم استحداث وظيفة نائب رئيس الجامعة ووكيل كلية للعلاقات الدولية والإقليمية مهمتهم دعم التعاون الدولي والإقليمي على مستوى الجامعة والكليات.

- أن يتم وضع خطة تسويقية لخدمات التعليم العالي المصرية وأن يتم تنفيذها إقليميًا ودوليًا لزيادة جذب الطلاب الدوليين، من خلال إقامة معارض إقليمية ودولية تشارك فيها المكاتب والمراكز الثقافية المصرية والطلاب المصريون بالخارج.
- أن يتوافر بمصر معهد متخصص بالتعليم الدولي والإقليمي (مثل معهد التعليم الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية) يعمل على تجميع كافة البيانات المعلومات المتعلقة بالطلاب الدوليين ويقوم بإصدار تقارير سنوية بذلك. تساعد هذه التقارير السنوية في وضع الخطط المستقبلية للتعاون الإقليمي للتعليم العالي، كما تساعد هذه التقارير الطلاب المصريين الراغبين في الدراسة بالخارج.
- أن يتم وضع خطط لوسائل الإعلام الاجتماعية لتسويق خدمات المؤسسات التعليمية المصرية، وإبراز أوجه القوة المتعددة بها للطلاب الدوليين.

٢/٥ المناهج والخدمات التعليمية:

- دراسة احتياجات النطاق الإقليمي، والسعي لوضع برامج وتخصصات جديدة تتوافق مع هذه الاحتياجات.
- الارتقاء بمستوى البرامج والخدمات التعليمية المقدمة حاليًا.
- صبغ البرامج والخدمات التعليمية بأبعاد عالمية من حيث المحتوى؛ حيث يشتمل على أحداث وثقافات دولية مختلفة- مثل ما قامت به جامعة مانيسوتا- وطريقة التدريس وغيرها.
- تيسير حصول الطالب الوافد على البرامج بأكثر من لغة أجنبية تتوافق وقدرات الطالب نفسه.
- تيسير إجراءات تحويل المقررات بين مؤسسات التعليم المصرية والمؤسسة الأم للطالب الوافد.
- إمكانية تحويل المقررات الدراسية للطالب الوافد ليتلقاها بخدمة التعليم الإلكتروني، أو عن طريق خدمة التعليم عن بعد.

- أن تشتمل مناهج الطلاب الدوليين على بعض من المقررات الثقافية التي تساعد الطلاب الدوليين على الانخراط في المجتمع المصري الذي يعيشون فيه.

٣/٥ الحراك الطلابي:

- إنشاء وحدة إدارية بداخل كل جامعة، يشرف عليها نائب رئيس الجامعة للعلاقات الدولية والإقليمية، وتكون ذات فروع بداخل كل كلية يشرف عليها وكيل الكلية للعلاقات الدولية والإقليمية، تعمل على إمداد الطلاب الوافدين بكافة المعلومات التي يحتاجون إليها، ودعمهم نفسيًا واجتماعيًا، وتضم هذه الوحدة بعض أعضاء هيئة التدريس المتطوعين، والذين لهم خبرات دراسية أو تدريسية في بلاد أجنبية، كما تضم أيضًا طلابًا من سنوات دراسية مختلفة، بالإضافة إلى بعض الإداريين.
- أن تقوم هذه الوحدات بالتواصل المستمر مع الطلاب الوافدين، وتقديم الرعاية والخدمات التي يحتاجونها، والتعرف على المشكلات والصعوبات التي يواجهونها، ومحاولة تذليل هذه الصعوبات، وحل تلك المشكلات.
- أن تتيح هذه الوحدات الدعم المعلوماتي والمعنوي، الذي يحتاجه طلاب المؤسسة التعليمية، الذين يرغبون بالدراسة في بلاد أجنبية.
- تسهيل إجراءات تسجيل الطلاب الوافدين في الجامعات المصرية والاهتمام ببرامج الإعاشة المتوفرة لهم والاهتمام بالبرامج الثقافية والترفيهية المقدمة لهم وعدم تركيزها في جامعة القاهرة والإسكندرية فقط بل توفيرها في كل مؤسسة تعليمية مصرية.
- تفعيل برامج دمج الطلاب الدوليين الجدد مثل برنامج (IBP) بجامعة مانيسوتا، الذي يسهل من الاتصال والتفاعل بين الطلاب الحاليين والطلاب الدوليين الجدد، إشراك الطلاب الدوليين الجدد ضمن مجموعات من بلدان أجنبية أخرى، توضيح الاختلافات الثقافية والمعيشية للطالب بين بلده الأم ومصر، وإدماج الطلاب الدوليين الجدد ضمن مجموعات احتفالية مجانية مع الطلاب القدامى.

- التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني التي يمكنها تقديم قروض تعليمية ميسرة للطلاب المصريين للدراسة بالخارج، وأن يتم ذلك وفق بنود اتفاقيات للتعاون بين مصر وبلاد أخرى.
- أن توفر مؤسسات التعليم العالي المختلفة على مواقعها الإلكترونية كافة المعلومات، التي قد يحتاجها الطلاب الدوليون الراغبون في الدراسة بمصر، وكذلك للطلاب المصريين الراغبين بالدراسة بالخارج، من فرص الدراسة المتاحة، معلومات مرتبطة بطبيعة الدراسة بالمؤسسة المانحة، وغيرها من المعلومات التي قد تشكل عقبات أمام الطلاب الراغبين في الدراسة بالخارج.
- توفير خيارات متعددة لإقامة الطلاب الدوليين بمصر، تتنوع حسب البرنامج التعليمي المحدد من برامج ذات فترات قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل.
- وضع آليات لإمكانية استضافة بعض الأسر المصرية للطلاب الدوليين.
- توفير ضمانات الأمن والسلامة للطلاب الدوليين.
- رفع كفاءة الموظفين بمؤسسات التعليم العالي المصرية، وبخاصة فيما يتعلق بإرشاد الطلاب الدوليين، تقديم النصح، وتقديم كافة أنواع المساعدات التي يحتاجونها.
- إنشاء بنك للحراك الطلابي بمصر، يسجل فيه الطلاب الوافدون أو الطلاب المصريون الراغبون للدراسة بالخارج (كتوجه USMCA المستقبلي لطلاب أمريكا الشمالية).

٤/٥ الحـــراك الأكاديمي

- وضع خطة بالتعاون مع الدول في النطاق الإقليمي للحراك الأكاديمي؛ بما يخدم الخطة البحثية لمؤسسات التعليم المصرية.
- رفع المستوى الاجتماعي والمادي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات التعليم المصرية؛ حتى يدعم ذلك الخطة البحثية للمؤسسات التعليمية بطريقة غير مباشرة، وكذلك حتى لا يضطر عضو هيئة التدريس للانتقال لمؤسسات

تعليمية أخرى؛ سعيًا وراء الدعم المادي؛ مما يؤدى لوجود خلل وظيفي وبحثى بالمؤسسات المصرية.

- توفير فرص زيادة كفاءة أعضاء هيئة التدريس في اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة قدراتهم على تدريس مناهجهم بتلك اللغات الأجنبية.

٥/٥ النشاط البحثي المشترك

- أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في مصر على دعم مواردها المالية، من خلال البحث عن موارد دخل أخرى غير الموارد الحكومية؛ حتى تستخدمها في تغطية مصروفاتها، ودعم نشاطها البحثي وتطوير برامجها، ويمكنها ذلك من خلال اجتذاب الطلاب الوافدين، وتوفير برامج مختلفة للتعليم عن بعد للطلاب الأجانب.
- أن تؤهل مؤسسات التعليم العالي المصرية نفسها؛ حتى تكون مراكز إنتاج تدعم مواردها المالية، من خلال نشاطها المشترك مع مؤسسات تعليمية إقليمية أخرى في مجال البحوث التطبيقية والاستشارات والخدمات المجتمعية المختلفة.
- على مؤسسات التعليم العالي في مصر أن تشجع القطاع الخاص؛ لدعم النشاط البحثي المشترك بين مؤسسات التعليم العالي المصرية، وغيرها من المؤسسات البحثية في نطاقها الإقليمي.
- أن تسعى مؤسسات التعليم العالي المصرية للبحث عن مؤسسات أخرى بداخل المنطقة العربية أو القارة الأفريقية؛ للوصول إلى أفضل النماذج البحثية، وأن تبادر بعمل شراكات ثنائية أو اتحادات متعددة فاعلة، تقوم على خطة محددة ذات أهداف محددة وبرامج زمنية ملزمة.
- إنشاء شبكات بحثية تضم ممثلين عن الجامعات المصرية وغيرهم من الجامعات ذات التعاون الدولي أو الإقليمي معها، تحدد أنسب الموضوعات المشتركة للتعاون البحثي، وكذلك أفضل الإمكانيات المناسبة لإجراء مثل هذا النوع من الأبحاث بها.

- تأسيس برامج بحثية مشتركة سواء(Bilateral Research) ثنائية الجانب، أو ثلاثية، أو متعددة الجانب Trilateral or Multilateralبين مؤسسات التعليم العالي الإقليمية بين مصر وشركائها، سواء في المنطقة العربية أو في أفريقيا؛ لتوفير الدعم، سواء للحراك الطلابي أو الأكاديمي أو البحث العلمي المشترك.

٦/٥ الربط الشبكي الإلكتروني

- الربط الشبكي الفعال بين جميع مؤسسات التعليم العالي، وجميع المؤسسات البحثية في مصر.
- أن تسعى مؤسسات التعليم العالي بمشاركة أقرانها في محيطها العربي والأفريقي بإنشاء عدد من الشبكات الإلكترونية الإقليمية، التي تهتم بالبحث العلمي المتعلق بالمشكلات الإقليمية المتعددة لمحاولة إيجاد أنسب الحلول لها، مثل منظمة البحث في العلوم الاجتماعية في شرق وجنوب أفريقيا The Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa (OSSREA) (OSSREA website).
- أن تتاح خدمات الإنترنت عبر الاتصال الإقليمي بين مصر والدول المتعاونة معها، وأن تعفي من الخدمات الجمركية، وتتاح لجميع مؤسسات التعليم العالي؛ مما ييسر الاتصال والدعم الشبكي فيما بينهم.

٧/٥ أنشطة جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي

- أن تشترك مصر- من خلال هيئتها القومية لجودة التعليم- الاعتماد مع هيئات جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية، وشمال أفريقيا في تأسيس هيئات إقليمية عربية وأفريقية مشتركة.
- أن تعمل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد المصرية- بالتعاون مع الهيئات الإقليمية المعنية بجودة التعليم العالي- على لاشتراك في هيئات دولية؛ لدعم جودة واعتماد التعليم العالي بمؤسساتها التعليمية ورفع مستواها.

- أن تسعى مؤسسات التعليم العالي المصرية إلى الوصول إلى اتفاقيات اعتراف متبادلة - بينها وبين مؤسسات الدول في محيطها الإقليمي – بشأن معايير يتم الاتفاق عليها لمؤسساتهم التعليمية المختلفة وكذلك بشأن الشهادات المهنية لخريجيهم.
- أن ترتبط الجامعات المصرية بوسائل الإعلام ارتباطًا وظيفيًا وثيقًا، يدعم برامج التعاون الإقليمي بين مصر والدول الأخرى (كما تسعى اتفاقية USMCA لدعم هذا الارتباط وتفعيله).

٨/٥ وحدات دعم التعاون الإقليمي على مستوى الجامعات

- تأسيس وحدة مركزية لدعم أوجه التعاون الإقليمي في التعليم العالي على مستوى وزارة التعليم العالي في مصر، مهمتها التواصل مع وزارات التعليم العالي على مستوي دول المنطقة.
- تأسيس وحدات دعم التعاون على مستوى الجامعات المصرية، مهمتها التواصل وبناء أواصر التعاون مع جامعات المنطقة.

٩/٥ تطوير الوحدات المركزية والفرعية لدعم الطلاب الوافدين

- دعم الوحدات وزيادة ربطها بالجامعات في النطاق العربي الأفريقي.
- تشجيع الجامعات على زيادة دعم الوحدات الفرعية بها تكنولوجيًا.
- قيام الجامعات بتطوير الإعلان عن أعداد الوافدين وتخصصاتهم، واستخدامهم كمرجعية إعلانية عن الجامعة والخدمات المقدمة منها.
- الأخذ في الاعتبار استطلاع آراء الطلاب الوافدين عن الجامعة، والعمل الدائم على تطوير الخدمات المقدمة لهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

مراجع الدراسة

أولًا المراجع العربية:

١- احمد، ناجى عبدالوهاب (٢٠٢٠): تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، **الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية**، ع (٤٠)، ص ص ٩٣-١٦٣.

٢- إسماعيل، هبة صبحي جلال (٢٠٢٣): منهجية تيونينج: مدخل لتطوير التعليم العالي في مصر، **مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية**، مج (٤)، ع (٦)، الجزء (٢)، أكتوبر، ص ص ٥٧-١٥٠.

٣- البربري، محمد أحمد عوض، الفواخري، محمد الصغير منصور والغمري، عرفة غنيم محمد إبراهيم (٢٠٢٢): التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر وفنلندا: دراسة مقارنة، **مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع (١٢)، ص ص ٣٥١-٣٩١.

٤- الحلواني، حنان صلاح الدين محمد (٢٠٢٢): تعزيز آليات تدويل الجامعات المصرية لزيادة قدراتها التنافسية في ضوء مبادرة الحزام والطريق الصينية: دراسة مقارنة، **مجلة كلية التربية**، جامعة بني سويف، مج (١٩)، ع (١١٥)، ص ص ٤٨٤-٥٤٩.

٥- المركز التعليمي للغة العربية للطلاب الوافدين: تاريخ.. تميز.. تفرد (http://www.mohe-casm.edu.eg/static_data/arabic_learn/arabic_top.jsp)

٦- خليل، نبيل سعد وأحمد، رانيا كمال (٢٠١٦): **التربية المقارنة، الأصول المنهجية ونظم تربية طفل ما قبل المدرسة**، دار الوفاء، الإسكندرية.

٧- رشاد، عبد المنعم، ويوسف، نادين (٢٠١٩): استخدام معايير الجودة والاعتماد في تقييم مخرجات التعليم العالي بما يتفق واحتياجات سوق العمل، **مجلة كلية التجارة بالإسماعيلية**، جامعة قناة السويس، ص ص ٣٥٠-٣٧٨.

٨- زكري، عبد اللطيف وحمد، عبد الرحيم (٢٠٠٧): اتفاقيات تجارية رئيسة في العالم (EU – ASEAN- NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد السادس والستون، ص ص ٦٠-٨٧.

٩- زيتون، محيا (٢٠١٣): التجارة بالتعليم في الوطن العربي، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، **المستقبل العربي**، العدد يوليو ٤١٣، ص ص ١٠-٢٦.

١٠- شحاتة، إبراهيم سعد: **تقرير متابعة وتقييم البرامج الجديدة بالجامعات في العام الأكاديمي ٢٠٠٩/٢٠١٠**، وحدة إدارة مشروعات التطوير، وزارة التعليم العالي.

١١- عبد الدايم، نهاد أبي عبد الله (٢٠٢١): تصور مقترح لتعزيز القدرة التنافسية لجامعة المنصورة باستخدام مدخل الحوكمة من وجهة نظر القادة الأكاديميين، **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع (٦٢)، ص ص ٢٧-٥٥.

١٢- عبد العال، عنتر محمد أحمد (٢٠١٨):تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مج (٣٤)، ع (١٢)، ص ص ١-٥٦.

١٣- عمارة، سيد عبدالسميع (٢٠١٠): **دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠م**، الإدارة العامة للبحوث الثقافية، إدارة الدراسات والبحوث، القاهرة.

١٤- قطاع الشئون الثقافية والبعثات http://www.mohe-casm.edu.eg/ ().

١٥- كرم، فوزية خدا: التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٤٣.

١٦- محمد، حنان أحمد الروبي (٢٠١٩): تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، ع (١١٢)، ص ص ٢٣٩-٤٠٧.

١٧- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي & البنك الدولي (٢٠١٠): **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر**، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٨- وزارة الصناعة والتجارة، قطاع الاتفاقات التجارية: **اتفاقية الشراكة الأوروبية** www.tas.gov.eg/arabic/eupartnership/agreement

١٩- وزارة التجارة والصناعة: **Eu-Egypt Association Agreement (EEAA)** ، مدينة نصر، القاهرة.

٢٠- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: **نافتا** Available at: https://ar.wikipedia.org/wiki/

ثانيًا :المراجع الأجنبية:

21- Akhmat, Ghulam; Zaman, Khalid; Shukui, Tan & Ahmed, Tauseef (2016). Retraction Note to Educaeional Reforms and Internationalization of Universities: Evidence from Major Regions of the World, **Scientometrics**, Vol. 108, No. 2.

22- American Associan of Universities (AAU) Website: http://www.aau.edu/.

23- Amrita Bahri and Monica Lugo (2020). Trumping Capacity Gap with Negotiation Strategies: The Mexican USMCA Negotiation Experience, **Journal of International Economic Law**, Vol. (23), No. (1), pp. 1-23.

24- Angeles Villarreal & Ian Fergusson (2020). **NAFTA and The United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA),** Congressional Research Service Report, No. (R44981).

25- Association for Public and Land Grant Universities (APLU) Website: http://www.aplu.org/.

26- Association of International Educators (NAFSA) Website: http://www.nafsa.org/Learn_About_NAFSA/History

27- Barrow, C. W. et al. (eds.) (2003). **Globalization, Trade Liberalisation, and Higher Education in North America**, Kluwer Academic Publishers.

28- Borzel, T, Goltermann, L. and Striebinger, K. (2016). **Roads to Egionalism, Genesis, Design, and Effects of Regional Organizations,** Imprint Routledge, London.

29- Buchbinder, Howard & Rajacopal, Pinayur (1996). Canadian Universities: The impact of Free Trade and Globalization, **Higher Education,** Vol. (31), 283-299.

30- Bureau of International Education (CBIE) Website: (http://**cbie**-bcei.ca)

31- Capling, Ann & Nossal, Kim (2009). The contradictions of Regionalism in North America, **Review of International Studies**, Vol.(137), 147-167.

32- Center for Educational Research and Innovation, 2004, Available at: https://www.oecd.org/education/ceri/

33- CIA World Factbook, *Economic Indicators NAFTA for 2014*: (http://www.ereport.ru/en/stat.php?count=NAFTA).

34- CODESRIA Website: http://www.codesria.org/.

35- Collins, N. (2002). **Neighboring in the Global Village: North American Collaboration in Higher Education, A context for the Program for North American Mobility in Higher Education,**

Past, Present and Future, Consortium for North American Higher Education Collaboration (CONAHEC).

36- Consortium for North American Higher Education Collaboration (CONAHEC) Website, Available at: https://conahec.org/conahec/index.jsp

37- Creso Sa and Patricia Gaviria (2011). How Do Professional Mutual Recognition Agreements Affect Higher Education? Examining Regional Policy in North America," **Higher Education Policy**, Vol. 24, No. 3, pp. 307-330.

38- Creso Sa & Patricia Gaviria (2012). Asymmetrical Regionalism in North America: The Higher Education Sector since NAFTA, **NORTEAMÉRICA**, Year 7, Issue 2, pp. 111-140.

39- Denata, H., Luthfiani, N., and Zahro, F. (2023): The Impact of NAFTA in Mexico, **SIYAR Journal**, Vol. (3), No. (2), pp. 131-141.

40- Earl Wayne, Grecia Abarca, Raquel Chuayffet and Emma Sarfity (2019): **North America 2.0: A Workforce Development Agenda**, Wilson Center, Mexico Institute.

41- EducationUSA Available at: https://educationusa.state.gov//centers.php

42- Edupass Availabe at:https://www.edupass.org/about/linking

43- Encyclopedia Britannica (2024): **North American Free Trade Agreement (NAFTA)**, Available at: https://kids.britannica.com/about

44- European Commission, TEMPUS: **Higher Education in Egypt**, October 2010 (http://eaces.ec.europe.eu/tempus/).

45- Fernando FOBESII Website: http://mexico.usembassy.gov/eng/resources/fobesii.html

46- Fulbright Homepage: http://www.cies.org/.

47- Fulbright in Canada: http://www.fulbright.ca/.

48- Fulbright in Mexico: http://eca.state.gov/fulbright/country/mexico

49- Garcia, F., Alcocer, S., Eighmy, T. and Ono, S (2021). Higher Education Collaboration in North America: A Review of the Past and a Potential Agenda for the Future, In **North America 2.0: Forging a Continental Future,** Wilson Center, pp. 1-19.

50- Google Images (https://images.google.com).

51- Graeme Clark (2023): Canada and Mexico: Working together for a better North America, in Solange Espinoza (ed.) **Mexico & Canada: Two Nations in A North America Partnership**, Comexi & Canadian Global Affairs Institute, pp. 25-30.

52- Greenland, A. & Lopreati, J. (2016): Import Exposure and Human Capital Adjustment: Evidence from the U.S., **Journal of International Economics,** Vol. (100), pp. 50-60.

53- Greens, M. F. (2012). Universities must be Clear and Honest about Internationalization**. University World News**, Issue 217. Retrieved Sep. 15, 2015, from (http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20120411 14440954).

54- Hawkins, J. (2012). Regionalization and Harmonization of Higher Education in Asia Easier Said than Done, **Asian Education and Development Studies,** Vol. (1), No. (1), pp. 96-108.

55- HeinOnline Homepage: https://heinonline.org

56- Hettne, B. (2005). Beyond the New Regionalism, **New Political Economy**, Vol. (10), No. (4), pp. 543-571.

57- Hickman, D. & Olney, W. (2011). Globalization and Investment in Human Capital, **Industrial and Labor Relations Review**, Vol. (64), pp. 654-672.

58- Howard Wall (2002). **NAFTA and the Geography of North American Trade**, Working Paper Series of Federal Reserve Bank of St. Louis.

59- http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/egypt_en.php

60- http://universityofcalifornia.edu/search-results?qg=Jean-xavier&op=Search.

61- Huang, F., Teichler, U. & Galaz-Fontes, J. (2014). Regionalisation of Higher Education and the Academic Profession in Europe and North America. In Huang, F. et al. (Eds.) **The Internationalization of the Academy, The Changing Academy-The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective 10**, (pp. 145-181), Springer Science and Business Media Dordrecht.

62- Ine Lietaert and Antoine Pecoud (2023): Regions and Regional Organisations in Global Migration Governance, in Antoine Pecoud and Helene Thiollet (eds.) **Research Handbook on the Institutions of Global Migration Governance,** Edward Elgar Publishing, Cheltenham, pp. 102-118.

63- Institute of International Education (IIE) (2014). **Open Doors, International Students in the United States and Study Abroad by American Students at All-Time High**. Available at (http://www.iie.org/en/Who-We-Are/News-and-Events/Press-Center/Press-Releases/2014/2014-11-17-Open-Doors-Data).

64- _____ (IIE) (2015*):* **Project Atlas, A quick Look at Global Mobility Trends.** Available at www.IIE.ORG/projectAtlas.

65- Inter-American Organization for Higher Education Website: http://OUI-IOHE.org/fr/

66- International Advising Agency, Available at: www.asesoriasparaestudios.net

67- International Association of Universities (IAU) (2014). IAU Global Survey in Internationalization of Higher Education, Paris: IAU. Available at: (http://www.iau-aiu.net/content/iau-global-surveys).

68- Katz, S. (1996). The Future of Educational Exchange in North America: A view from the United States. In Blumenthal, P. et al., (Eds.) **Academic Mobility in A changing World: Regional and Global Trends** (pp. 220-236), London: Jessica Kingsley Publishers.

69- Kent, R. (2002). Internationalization in Mexican Higher Education. In Enders, J. & Fulton, O. (Eds.), **Higher Education in a Globalizing World** (pp. 141-158), Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

70- Kloker, Alice (2011). Study Abroad in Mexico: Opportunities and Challenges for International Educators, in **NAFSA Region III Conference, Reaching Higher: Elevating Internationalization in Education,** Oklahoma, October 26, 2011.

71- Knight, J. (2000). Taking the Pulse: Monitoring the Quality and Progress of Internationalization Including Tracking Measures, **CBIE Research Millennium Series,** No, 2.

72- Knight, J. (2004). Internationalization Remodeled Definition, Approaches, and Rationales, **Journal of Studies in International Education**, Vol. 8, No. 1, 5-31.

73- Knight, J. (2008a). The Internationalization of Higher Education: Complexities and Realities, in Teferra, D. & Knight, J. (Eds.) **Higher Education in Africa: The International Dimentions**, Accra Boston: AAU/CIHE, pp. 1-43.

74- Knight, J. (2008b). Higher Education in Turmoil, The Changing World of Internationalization, **Global Perspectives on Higher Education**, Vol. (13), Sense Publishers, Rotterdam, The Netherlands.

75- Knight, J. (2012). A Conceptual Framework for the Regionalization of Higher Education Application to Asia. In Hawkins, J., Mok, K. and Neubauer, D. (Eds.) **Higher Education Regionalization in Asia Pacific, Implications for Governance, Citizenship and University Transformation**, Palgrave Macmillan: New York.

76- Knight, J. (2013). A Model for the Regionalization of Higher Education: The Role and Contribution of Tuning, **Tuning Journal of Higher Education**, Issue (1), pp. 105-125.

77- Knight, J. (2024). Higher Education Cooperation at the Regional Level, **Journal of International Cooperation in Education**, Vol. (26), No. (1), pp. 101-115.

78- Kondonassis, A. & Malliaris A. (1996): NAFTA: Old and New Lessons from Theory and Practices with Economic Integration, North American **Journal of Economices and Finance**, Vol. (7), No. (1), pp. 31-41.

79- Lee, J. (2021). The Effect of import Competition on Educational attainment at Postsecondary Level: Evidence from NAFTA, **Economics of Education Review**, Vol. (82), No. (102117).

80- Leopoldo Ramirez & Maria Romo (2022). Some Benefit, some are Left Behind: NAFTA and Educational Attainment in the United States, **Economic Inquiry**, Vol. (60), Issue (4), pp. 1581-1606.

81- Meltzer, Joshua (2021). Developing Roadmap for USMCA Success, Global Economy and Development at Brookings, Policy Brief, Available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/09/Developing-roadmap-USMCA.pdf

82- Malliaris, A., Kondonassis, A. and Parakevopoulos, C. (2008): NAFTA: Past, Present and Future, **The Journal of Economic Asymmetries**, Vol. (5), No. (1), pp. 13-23.

83- Ministry of Trade and Industry, Egypt, Available at (http://www.mti.gov.eg/English/index.htm).

84- NAFSA International Student Economic Value Tool Website: (http://www.nafsa.org/Explore_International_Education/Impact/Data_And_Statistics/The_International_Student_Economic_Value_Tool)./

85- North America Free Trade Agreement (NAFTA): (https://www.nafta-sec-alena.org/Home/Welcome).

86- Ogachi, O. (2009). Internationalization of Higher Education in East Africa and the Challenges of Quality Assurance and Knowledge Production, **Higher Education Policy**, V 22, 331-347.

87- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) & the World Bank (WB) (2010). **Higher education in Egypt: Reviews of National Policies for Education-Examiner's Report of Higher Education in Egypt.** Available at: www.mhe.spu.org & www.oecd.org & www.worldbank.org.

88- Program for North American Mobility in Higher Education Website: http://www2.ed.gov/programs/fipsenortham/index.html.

89- Project Atlas 2015 available at: www.IIE.ORG/ProjectAtlas/

90- Robert Rhoads & Amy liu (2008). Globalization, Social Movements, and American University: Implications for Research and Practice, In J.C. Smart(ed.), **Higher Education: Handbook of Theory and Research**, Springer Science & Business Media B.V, pp. 273-315.

91- Rodrigo Gomez & Argelia Larroa (2014). Cultural Industries and Policy in Mexico and Canada after 20 Years of Nafta, **Norteamerica,** Issue (2), pp. 173-204.

92- Santiago Castiello and Monica Camacho (2020). PUENTES Program: An Institutional Response Claiming for Bridges in a Time of Trumpeting Walls. In: Gaulee U.; Sharma S. and Bista K. (Eds) **Rethinking Education Across Borders**, Springer, Singapore, pp 157-174.

93- Sergio Alcocer; Martha Navarro and Fernanda Lopez (2023): A Bright Future: The New North America Student Mobility Project in Solange Espinoza (ed.) **Mexico & Canada: Two Nations in A North America Partnership,** Comexi & Canadian Global Affairs Institute, pp. 167- 190.

94- Roxas, Maria, Lucia Peek, Egbert McGraw, Yves Robichaud, Jorge Castillo Villarreal, and George Peek (2007): "NAFTA Professional Mutual Recognition Agreements: Comparative Analysis of Accountancy Certification and Licensure," **Global Perspectives on Accounting Education,** Vol. 4, pp.1-24

95- Sergio M. Alcocer, Fernando L. García, Taylor Eighmy and Santa J. (2022): Higher Education Collaboration in Tom Long and Alan Bersin (Eds.) **North America 2.0 Forging a Continental Futur**, the North American Institutes at the Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, USA.

96- Sylvia Salazar (2023). **Preparing Mexican Youth to Harness Job Opportunities in North American Higher Technology Supply Chains** (Chapter 3: Human Capital), available at: https://www.brookings.edu/articles/usmca-forward-2023-chapter-3-human-capital/ .

97- Telesecundaria website: http://telesecundaria.dgmie.sep.gob.mx/

98- The Cambridge Business English Dictionary: **Definition of Regionalization**, Cambridge University Press Available at: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/regionalization?q=regionalization

99- The Canadian University Service Overseas (CUSO): (www.ucanwest.ca/Study-in-**Canada**).

100- The Consortium for North American Higher Education (CONAHEC): http://www.conahec.org.

101- The General Agreement Trade on Services (GATS), **Objectives, Coverage and Disciplines**: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm

102- The Institute of International Education (IIE): http://www.iie.org/.

103- The Inter-American Organization for Higher Education (IOHE): (http://www.oui-iohe.org/).

104- The United States-Mexico Foundation for Science (FUMEC): http://fumec.org/v6/index.php?lang=en.

105- The World University Service of Canada (WUSC): (http://**wusc**.ca).

106- University of Californis Website http://admission.universityofcalifornia.edu/international/passports-visas/.

107- U.S. Citizenship and Immigration Services Website: https://www.uscis/gov/eir/visa

108- University of Minnesota (IBP) Website: www.isss.umn.edu/programs/interbuddy//.

109- Vassar, D. & Barrett, B (2014). **US-Mexico Academic Mobility: Trends, Challenges and Opportunities,** Institute for Public Policy, Rice University.

110- Villarreal, Angeles (2024). **The United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA)**, Congressional Research Service, R44981, Vol. (24), pp 1-35.

111- West, C. (2012). **New Approaches to Cooperation with Latin America**, Association of International Educators, United States, Available at NAFSA Website at: www.nafsa.org/epubs.

112- Wiseman, A. (2024): Introduction to Part4: Area Studies and Regional Developments, **International Perspectives on Education and Society**, Vol. (46B), pp. 93-96.

113- World Trade Organization (2005). **Trade Policy Review, Report by Egypt,** available at: (https://www.wto.org/french/news_f/sppl_f/sppl226_f.htm).